مجلة روح القوانين – كلية الحقوق جامعة طنطا

عدد خاص – المؤتمر العلمى الدولى الثامن – التكنولوجيا والقانون

أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

إعداد الدكتور/ أشرف جودة محمد مريكب

أستاذ قانون المرافعات المساعد بكلية الشريعة والقانون بدمنهور

٤ – أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

مقدمة :

لا شك أن مهنة المحاماه كغيرها من المجالات التي تتسارع وسائل تطويرها بتطور المجتمع، ولذا كان لابد من مواكبة هذه التطورات والمستجدات والمتغيرات التي يشهدها العالم للتفاعل معها بإيجابية، والتعامل معها واقعياً، وتبعا لارتباط القانون الإجرائى بالتكنولوجيا، فقد صارت خصائصه تساعد على الرجوع إلى الخبراء وإشراكهم في وضعه وتأويله وتطبيقه، كما أفرزت تخصصات واضحة في نطاق المهن القضائية والعمل الفقهي والتدريس الجامعي، ودفعت القانونيين والمهتمين به إلى التعاون الطبيعي مع المختصين في المجال التقني، بحيث صارت قدرة القانون على التأقلم مع التطورات التكنولوجية التي تتسم بالحيوية الواضحة ، لاسيما فى ظل ثورة المعلومات، والتطور التكنولوجي، والتحول الرقمى إلى عصر المعرفة في جميع مناحي الحياة.

ولما كانت مهنة المحاماة هدفها الأساسي تحقيق العدالة وإعلاء سيادة القانون ، ولكي تؤدي المحاماة رسالتها ودورها في دعم مسيرة العدالة الإجرائية بالتعاون مع الأجهزة القضائية، فلن يتم ذلك إلا من خلال كفاءة المحامين القانونية ، ولذلك وجب على المحامين فى التوقيت الإجرائي المعاصر أن يواجهوا التحديات المتمثلة في استيعاب التطورات الحديثة والتقنية، والتعامل معها بما يحفظ تقاليد المهنة ، على الرغم من تأثر القانون بالتقدم التكنولوجي وبما يسمى بالثورة الرقمية ، والذي جعل المحامي يضطر إلى تعديل ممارسته المهنية تدريجياً.

ويرجع ذلك بشكل خاص إلى التطورات التي انعكست على شكل التقاضي التقليدي وتحوله الى تقاضي اليكترونى، وما صاحبه من تغير شكل المحكمة وتحولها من محكمة تقليدية إلى محكمة الكترونية ذات تقنيات مغايرة عن سابقتها لتلائم التطور في نظام المحاماة أمام التقاضي الإليكتروني .

ومن جانب آخر يجب التعامل مع ما ينجم عن ذلك من تغيرات إجرائية وتأثيرات على ضمانات الخصومة المدنية تؤثر على وجود مهنة المحاماة ذاتها، بالإضافة لظهور ما يسمى بالعدالة التنبؤية اعتماداً على برمجيات الذكاء الصناعي .

ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكى بالمحكمة الالكترونية ، وما ينجم عن ذلك من تغيرات إجرائية وتأثيرات على ضمانات المحاكمة تؤثر على طبيعة وتقاليد مهنة المحاماة ووجودها، بسبب التطورات التكنولوجية وانتشار التقاضي عن بعد وظهور ما يسمى بالعدالة التنبؤية، ولذلك يجب على المحامين الاستفادة منها.

■ **فكرة البحث وأهميته :**

ترجع أهمية الموضوع بالنظر إلى حداثته، فالدراسة تعالج نموذجاً حديثاً ذا خصوصية واضحة وأهمية بالغة، إذ يعد تأثير التكنولوجيا على تطور علاقة المحامي من شكله التقليدي إلى المحامي الذكي من أهم التطورات الحديثة التي ستغير في كيفية ومضمون ومفهوم تطبيق حق التقاضي وتحقيق العدالة الإجرائية ، حيث لا يزال التطبيق الفعلي لهذا النمط من أعضاء القضاء الواقف في مهده الأول، كما أن دراسة ما يخص تأثير التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية ، سوف تسهم في لفت نظر المشرع الإجرائى لأهميته، لأنه من الموضوعات التي لا يزال المجال فيها خصبا للأبحاث القانونية الإجرائية .

■ **إشكالية البحث:**

يثير البحث العديد من الإشكاليات التي تفرض نفسها على بساط البحث ، ومن أهمها :

١- هل للتكنولوجيا تأثير فى تطوير المحاماه من شكلها التقليدى إلى الشكل الالكترونى؟

٢- هل التطبيق الفعلي للتقاضي عن بعد من خلال المحكمة الالكترونية سيؤثر على ضمانات المحاكمة وانعكاس ذلك على دور المحامي في القيام بمهام عمله الطبيعية؟

٣- هل التطورات التكنولوجية وظهور ما يسمى بالعدالة التنبؤية ستغير من العلاقة بين المحامي وموكله والخصوم من حيث التزاماته ومحظوراته ناحيتهم؟

٤- هل وفرة المعلومات القانونية الموثوق بها على شبكة الانترنت سوف تؤدّي إلى الاستغناء عن المتخصصين في مجال القانون الإجرائي وهم المحامون ؟

■ **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية ، وما ينجم عن ذلك من تغيرات إجرائية وتأثيرات على ضمانات المحاكمة تؤثر على طبيعة وتقاليد مهنة المحاماة ووجودها، بسبب التطورات التكنولوجية وانتشار التقاضي عن بعد وظهور ما يسمى بالعدالة التنبؤية، لاسيما مع سيطرة التقنية القانونية على جزء من الحصة السوقية لأعمال المحامين بسبب التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بدوره على التقنية كأداة رئيسية، ولذلك يجب على المحامين الاستفادة منها.

■ **منهج البحث :**

من المعلوم قطعاً أن لكل باحثٍ منهجاً يسلُكه ويسير عليه في عرضه لموضوع بحثه ، وإذا كان منهج التأصيل ضرورة علمية ، فإن منهج التحليل ضرورة عملية ، ولذا يقال " إن كل تأصيل مقدمة ضرورية لتحليل جديد، وأن كل تحليل مقدمة ضرورية ومنطقية لتأصيل جديد ، ومن أجل تحقيق هذه الغاية ، فقد اعتمدت علي عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها بقصد إثراء موضوع البحث ومحاولة الإلمام بجميع بمشكلاته قدر المستطاع ، أعرض لها على النحو التالي :

أولاً : المنهج الوصفي :

تم استخدام المنهج الوصفي من خلال جمع المعلومات وتصنيفها بُغية الوصول إلى الحقائق الشاملة المحيطة بنموذج المحامي الذكي، وما يتضمنه ذلك من تحديد للإطار العام المنظم لهذه المسألة.

ثانياً : المنهج القانوني التحليلي :

استعنت بهذا المنهج لإكمال المنهج الوصفي ، ومفاده الاطلاع على التشريعات القانونية المنظمة للقضاء الواقف ودوره أمام المرفق القضائي، بما يساهم في الوصول إلى مدى إمكانية تطوير منظومة العدالة من خلال اللجوء إلى المحامي الذكي .

ثالثاً : المنهج المقارن :

استعننا به من خلال تسليط الضوء على ما توصلت إليه بعض الدول في نطاق تطبيق نموذج المحامي الذكي .

خطة البحث :

أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

دراسة إجرائية

المبحث الأول : ذاتيـــة مهنة المحاماه وتداعيات التقاضى عن بعد .

المبحث الثانـى : تأثير الرقمنة على العلاقة بين المحامي الذكي والمحكمة الالكترونية .

المبحث الثالث : تأثير المحكمة الالكترونية على دور المحامي الذكي .

الخاتمة : وتحتوى على أهم النتائج والتوصيات .

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

المبحث الأول

ذاتيـــة مهنة المحاماه وتداعيات التقاضى عن بعد

أدى تطور المجتمع في جميع مجالاته نتيجة الثورة الإلكترونية وتأثره بالتقنيات الحديثة إلى شمولية هذا التطور العمل القانوني بسبب ارتباطه الوثيق بالمستجدات الاجتماعية.

وكان للعمل القضائي نصيب من هذا التطور فطرحت في مجال الدراسات القانونية مصطلحات حديثة خاصة في مجال العمل القضائي ومنها المحامي الإليكتروني، إذ ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحقيق تغير جذري لجميع إجراءات التقاضي، بل وتحول لمنظومة العدالة بجميع مكوناتها المادية – تجهيزات المحاكم– والبشرية – رجال القضاء ومعاونيهم والمحامين – فقد استطاعت تحويل المحاكم التقليدية إلى محاكم اليكترونية عن طريق إدخال وسائل رقمية متقدمة كنشر المعلومات والقرارات القضائية للجميع، والاطلاع على الوثائق والمستندات عبر شبكة الانترنت، ومن خلال بوابات اليكترونية، وامتد الأمر إلى إجراءات التقاضي نفسها من رفع الدعوى ودفع الرسوم وتحديد الجلسات، وأيضاً طريقة الدفاع والتي يضلع بها المحامي ليصبح محامياً معلوماتياً – اليكتروني – وذلك من خلال تعامله مع المحكمة الالكترونية بشكل مختلف عما كان يحدث أمام المحاكم التقليدية مما يؤذن بحدوث تغير كبير في مهنة المحاماة[١].

---

(١) لمهنة المحاماة جذور موغلة في القدم، فقد وجد عند المصريين القدماء منذ عام ٢٧٧٨ قبل الميلاد جماعة من أهل العلم يسدون المشورة للمتخاصمين، وعند السومريين القدماء وفي عهد حمورابي عام ١٧٥٠ قبل الميلاد كان لكل خصم في خصومة مدنية أو جنائية حق توكيل غيره للمطالبة بحقه أو براءته، ويرجع أول استعمال لمصطلح advocatus بمعناه (من يستنجد به الناس) إلى زمن سيشرون وكان مضمونه (صديق يساعد المتهم بحضوره محاكمته) وأصبح يستخدم هذا الاصطلاح بمعناه الحديث (المحامي) في عصر الإمبراطورية الإغريقية الأولى، كما يرجع إنشاء أول نقابة إلى عهد جوستنيان لتمييز الوكلاء بنوعيهم (الوكيل المدني والوكيل بالعمولة) عن الصناع والتجار، وكان لهم حق تكوين رابطة مهنية خاصة، ويرجع أول تنظيم للمحاماة في البلاد الإسلامية إلى عام ١٢٩٢ هجرية ١٨٧٦م حيث وضع في الدولة العثمانية

لذلك سيتم تناول ذاتية مفهوم المحاماه وما يرتبط بها من مصطلحات إجرائية فى المطلب الأول ، ثم فى المطلب الثانى نتكلم عن علاقة المحامي الذكي بالتقاضي الإلكتروني .

المطلب الأول

ماهية المحاماه والمصطلحات ذات الصلة

أولاً: مفهوم المحامي فى اللغة :

تأتي كلمة محامي (Avocat)[١] في اللغة العربية من مصدرها من كلمة محاماة، وهي على وزن مفاعلة وهي مشتقة من حامي عنه، من الحماية، والحماية قد تكون حماية شر ودفاع عنه، وقد تكون حماية خير ودفاع عنه [٢]، فكلمة المحاماة كلمة

نظام وكلاء الدعاوى، وتبرز أهمية مهنة المحاماة من خلال ملازمتها لحق من حقوق الانسان الأساسية الا وهو حق الدفاع عن النفس، الحرية، المال والشرف، ويُعد أحد الاعمدة الرئيسة تنهض عليها العدالة في غالبية المجتمعات المعاصرة.
لمزيد من التفاصيل انظر كلاً من: محمد توفيق شلبي: مسئولية المحامي المهنية مدنياً وجنائياً، ط٢، المكتب المصري الحديث للطباعة، القاهرة، ١٩٨٨، صـــ٣٣، محمد عبد الظاهر حسين: المسئولية المدنية للمحامي تجاه العميل، ط١، دار النهضة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، صـــ١٥، أشرف جهاد وحيد الأحمد: المسئولية المدنية للمحامي عن الخطأ المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١-٢٠١٢، صـــ١٣.

(١) لفظ (Avocat) باللغة الأجنبية مشتق من كلمتين: (Vocatus،Ad)، الأولى (Ad) ويقصد بها المرافق، والثانية (Vocatus) ويقصد بها الشخص المستدعى للوقوف أمام المحكمة، وبعد التطور الذي حدث في مفهوم هاتين الكلمتين أصبحتا تكتبان في كلمة واحدة (Avocat) أي محامي والتي يستمد مدلولها من اللغة اللاتينية التي يقصد بها " مرافق الشخص المستدعى للمثول أمام المحكمة "، ويقصد بكلمة محاماة عادة في اللغة الفرنسية Barreau وهو المكان المخصص للمحامين في المحكمة، وإن أصل هذه الكلمة مشتق من كلمة Barre اليونانية والتي يقصد بها " المعارضة " وبمرور الزمن أصبحت تعني عدة معاني منها نقابة المحامين، هيئة الدفاع.

(٢) حمى الشيء يحميه حمياً بالفتح وحماية بالكسر ومحمية منعة ودفع عنه، وحاميت عنه محاماة و حماء منعت عنه، وحمى المريض ما يضره منعه إياه فاحتمي وامتنع، والحامية الرجل يحمي أصحابه والجماعة أيضاً حامية وهو على حامية القوم أي آخر من يحميهم في مضيهم. وقيل: إنه لحامي الحمى أي يحمي حوزته وما وليه، ينظر: مادة حمى- المعجم الوجيز، المطابع الاميرية، القاهرة،١٩٧٧.

أصيلة في اللغة العربية وهي مشتقة من فعل حمى، وحماية المتهم وحقوقه الشرعية هي في صلب مهمة المحامي.

ثانيًا: مفهوم المحامي قانونًا :

عرَّف قانون المحاماة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بقانون ١٤٧ لسنة ٢٠١٩ المحامي بأنه يُعد محاميًا من يقيد بجداول المحامين التي ينظمها هذا القانون، وفيما عدا المحامين بإدارة قضايا الحكومة، يحظر استخدام لقب المحامي على غير هؤلاء[١].

ثالثا: تعريف مهنة المحاماة :

تعددت الآراء حول تعريف مهنة المحاماة حيث عرفها بعضهم بأنها رسالة سامية تنير طريق الحق وتوضح سبل العدالة امام القضاء، فتجنب مواطن الخطاء وتحيد به عن مهاوي الزلل وعرفها البعض[٢] بأنها مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في تحقيق العدالة وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن المواطنين وحرياتهم، ويرى أخرون بأن مهنة المحاماة هي عبارة عن مهنة تشارك في تأكيد سيادة القانون من خلال وقوف المحامين للدفاع عن حقوق الطبقات الكادحة وحماية الضعفاء واستعادة الحقوق المكتسبة والحفاظ على التوازن بين افراد المجتمع بما يحقق العدالة [٣].

أمَّا تعريف مهنة المحاماة من الناحية التشريعية فإن التشريع المصري قد عرفها في المادة الأولى من قانون المحاماة المصري رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بقانون ١٤٧ لسنة ٢٠١٩ المحاماة بأنها مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في

---

(١) المادة الثانية من القانون رقم ١٧لسنة ١٩٨٣والمعدل بقانون ١٤٧لسنه ٢٠١٩.
(٢) يراجع: محمد توفيق شلبي: مسئولية المحامي المهنية (مدنيًّا – جنائيًّا)، مرجع سابق، صـــ١١.
(٣) يراجع: أشرف جهاد وحيد الأحمد: المسئولية المدنية للمحامي عن الخطاء المهني، مرجع سابق، صـــ١١.

تحقيق العدالة وفي تأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم.

رابعًا: المحامي الذكي :

يُطلق مصطلح المحامي الذكي على المحامي الذي يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية، وهو يمثل نوع حديث من أنواع الممارسة المهنية الالكترونية للمحاماة ، حيث يستلزم الأمر معرفة علوم الحاسوب ونظم الاتصال، وتصميم البرامج والمواقع الاليكترونية[١]، مع ضرورة وجود الأجهزة والمعدات الحاسوبية المرتبطة بشبكة الاتصالات الدولية، من خلال مزود الخدمة في مكاتب المحامين الخاصة لتمكنهم من أداء واجباتهم بالشكل الذي يؤدي فيه المحامي رسالة القضاء بشفافية وبمهنية ، لذا يتوجب أن يكون المحامي التقليدى على استعداد تام لهذه الفكرة على الصعيدين الشخصي والمكتبي[٢].

خامساً : المحكمة الالكترونية :

يعرفها البعض بأنها : سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل إلكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية – الانترنت – وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين [٣].

بينما عرفها البعض بعبارات أكثر وضوحا وتفصيلاً بأنها عبارة عن : موقع الكتروني للمحكمة على شبكة الانترنت يعمل بنظام إرسال وقبول المستندات

---

(١) يراجع : هادي حسين الكعبي - نصيف جاسم محمد القرعاوي:"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، بغداد، العراق، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦، صـــ٣٠٤.

(٢) يراجع : محمد محمد الألفي :المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس" الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٩-١٢ ديسمبر ٢٠٠٧، صـــ ١٩.

(٣) ينظر : أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، صـــ٤ .

الالكترونية وهو نظام الكتروني خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الالكترونية، حيث يتم قبول مستندات القضية بطريقة الكترونية وسداد الرسوم القضائية وقبولها بوساطة موظف المحكمة المختص عبر النافذة الالكترونية، وهذه النافذة الالكترونية الموجودة بالموقع الالكتروني للمحكمة تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدى في نظام التقاضي التقليدي، مع اختلاف أن المعلومات المخزنة على دعامة ورقية يتم تخزينها على دعائم الكترونية ، وكذلك إحلال نظام التصديق الالكتروني في محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات [١] .

تعقيب : من خلال هذه التعريفات يتضح لنا أمران :

الأمر الأول : أن فكرة المحكمة الإلكترونية تستلزم ابتداءً حوسبة عمل كل محكمة على حدة وربط المحاكم معاً لتؤدي عملها عبر الوسائل الالكترونية ، ولتقوم قواعد البيانات مقام الوثائق والملفات الورقية على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط فيما بينها [٢] .

الأمر الثاني : أن المتقاضي أو المحامي عند رغبته في إقامة الدعوى بطريقة إلكترونية يقوم بإرسال عريضة الدعوى عبر البريد الالكتروني من خلال موقع الكتروني مخصص لهذا الغرض ، متاح ٢٤ ساعة يومياً ، وطيلة أيام الأسبوع ، حيث يتم استلام هذه المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة هذا الموقع ، ثم تقوم بإرساله إلى المحكمة المختصة ، فيتسلمه الموظف المختص بقلم المحكمة ويقوم بفحص المستندات والتأكد من هوية المستخدم ثم يقرر قبول هذه المستندات ، أو عدم

---

(١) يراجع : خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الالكتروني - الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٣١.

(٢) ينظر : د. أشرف جوده محمد مريكب ، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، العدد الخامس والثلاثون ، ج الثالث ، عام ٢٠٢٠ م .

قبولها ، ويرسل للمتقاضي رسالة إلكترونية يعلمه فيها باستلام المستندات والقرار الصادر بشأنها[١] .

المطلب الثاني

علاقة المحامي الذكي بالتقاضي الالكترونى

أدت تقنيات المعلومات والذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية والقضائية إلى تغيير النظام البيئي القانوني والنظام القضائي بأكمله في وقت قياسي[٢]، فالتأثير الذي يحدث في القطاع القانوني ينسب في اغلبه للتقدم التكنولوجي، حيث تستعد شركات البرمجيات لغزو قطاعات جديدة منها قطاع الخدمات القانونية مما ينذر بوجود تغيرات كبيرة، مما يجعل المحامي مضطرًا إلى تعديل ممارسته المهنية، هذا بجانب دخول القطاع القانوني برمته في مرحلة من التحول المستمر، الذي يبسط بعض العمليات التي كانت تتطلب في السابق جهودًا أكبر؛ مما أدى لإحداث تأثيرات إيجابية، والذي قد أدى بدوره إلى القدرة على القيام بأنشطة مختلفة في وقت أقل والتي يكاد يكون من المستحيل التفكير فيها، لهذا السبب أصبحت عملية التحول الرقمي للمحامي أكثر أهمية [٣].

---

(١) وفي الولايات المتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى الكترونيا عبر موقع الكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا ، وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في غضون شهر أيلول عام ١٩٩٩ ، ونظام رفع الدعوى الكترونيا له عدد من الخصائص والمميزات سيتم الحديث عنها لاحقا .

(٢) ينظر:-

P. Catala:Le droit à l'épreuve du numérique. Presses universitaires de France, coll. Droit, éthique et société, 1998, p 352.

(٣) ينظر: نهاد بونس كوري: محامي العصر الرقمي من الأزمة إلى التحول: الصناعة القانونية في ٢٠٢٠ - رؤية لأمريكا اللاتينية

https://thinkfide.com/ar/el-abogado-de-la-era-digitalLawit20/10/2021%20Group%20ebook.pdf

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

أولاً: التقاضي الاليكتروني:

أ- مفهوم التقاضي الإليكتروني ومفرداته :

تعددت التعريفات الفقهية للتقاضي الالكتروني، والتي منها كونه:"سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة بنظر الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية، ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد على تقنية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين [١].

كما عرَّفه جانب آخر من الفقه، بأنه "الحصول على صور الحماية القضائية، عبر استخدام الوسائل الالكترونية، من خلال إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في ظل حماية تشريعية لتلك الإجراءات تتفق مع القواعد والمبادئ العامة في قانون المرافعات مع مراعاة الطبيعة الخاصة للوسائل الالكترونية"[٢].

كما تم تعريفه بأنه توفير نظام معلومات كامل مؤمن ومقنن متصل بشبكة الانترنت يمكن من خلاله للمحكمة المختصة من قضاة بنظر الدعوى ولأطراف الدعوى والنيابة العامة اجراء تصرفات ذات أثر قانوني يمكن اثبات صحته كوصول الدعوى وتسجيلها وايداعها والاطلاع عليها من خلال اشخاص معروفين بموجب تخويل لهم بهذه التصرفات[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر كلاً من: د. عصمت عبد المجيد بكر: دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥، صـــ ٥١٤، د. حازم محمد الشرعة: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن، ٢٠١٠، صـــ٥٧.

(٢) يراجع: د. أسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٤، صـــ ٤.

(٣) يراجع: عمر لطيف كريم عبيدي: التقاضي الاليكتروني وآلية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ١، المجلد ١، مارس ٢٠١٧، صـــ٥١٢ وما بعدها.

ومما سبق يمكن تعريف التقاضي الإلكتروني بأنه : تنظيم تقني معلوماتي يتم من خلاله استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد" من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية، والتي هي جزء من نظام معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتقاضين دون حضورهم الشخصي، ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام .

ب- تعريف الدعوى القضائية الإلكترونية :

تعرف الدعوى القضائية[١] الإلكترونية بأنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، ولكن تتم عبر وسائط إلكترونية ومن خلال شبكة الإنترنت[٢].

ج- الخصومة القضائية الإلكترونية :

تختلف الخصومة القضائية التقليدية عن الخصومة القضائية الإليكترونية من حيث الوسيلة المستخدمة، فالخصومة القضائية التقليدية تتم بواسطة محررات ومستندات ورقية أما الخصومة القضائية الإلكترونية، فتتم باستخدام محررات إلكترونية وعبر شبكة الإنترنت[٣].

---

(١) يعرف البعض الدعوى القضائية التقليدية بأنها سلطة الالتجاء إلى القضاء للحصول على تقرير حق موضوعي أو حمايته، بينما ذهب البعض إلى أن الدعوى القضائية هي الحق الموضوعي في حد ذاته، بينما ذهب البعض الآخر إلى تعريفها بأنها حق من الحقوق الإجرائية. لمزيد من التفاصيل، راجع: د. نبيل إسماعيل عمر: الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجاري، ط١، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٥م، صـــ٢٦.

(٢) يراجع: د. محفوظ عبدالقادر- حورية سويقي، انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٣، يناير ٢٠١٥،صـــ ١٣٨ http://search.mandumah.com/Record/86612 بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠

(٣) يراجع: د. خالد ممدوح ابراهيم، الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، مرجع سابق، صـــ ١٦.

ثانيًا: خصائص التقاضي عن بعد :

يتميز نظام التقاضي الالكتروني بجملة من المميزات نوجزها في الآتي :

أ- الانتقال من النظام الورقي – التقليدى – إلى النظام الالكتروني الإجرائى المعاصر :

عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي، وجعلها الكترونيا، بغرض خلق مجتمع المعاملات اللاورقية، وتحل الدعائم الالكترونية محل الدعائم الورقية بصفة نهائية، بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، ودليل من أدلة الإثبات الالكترونية[١].

ب- سرعة تلقي وإرسال المستندات والوثائق :

إمكانية إرسال المستندات والوثائق، وبعض الرسائل الكترونيا فورياً مثل البحوث والتقارير الاليكترونية، إلى جانب بعض الخدمات كالاستشارات القانونية وطلب الخبرة في بعض المجالات[٢].

ج- استخدام الوسائط الالكترونية في تسهيل إجراءات التقاضي :

يتم استخدام وسائط اليكترونية، من خلال جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الانترنت، أو شبكة اتصال خارجي خاصة (Extranet) التي تقوم بنقل التعبير عن الإدارة الالكترونية في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع[٣] ، مثل سماع

---

(٢) يراجع: د. خالد ممدوح إبراهيم، الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، مرجع سابق، صـ ٣٦.

(٣) يراجع: ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر، العدد ١٣، فبراير ٢٠١٦، صـ ٢١٨.

أقوالهم، تبادل المذكرات بينهم أو بين ممثليهم، الاستماع لأقوال الشهود أو استجواب الخصوم[١].

د- سرعة البت في القضايا وإنجاز إجراءات التقاضي :

تساعد سرعة إرسال واستلام المستندات والوثائق في التقاضي الالكتروني في توفير الوقت، والجهد وتقليل النفقات، والحد من تراكم القضايا في المحاكم، وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى[٢].

هـ – إثبات إجراءات التقاضي إلكترونيًا :

يعتمد التقاضي الالكتروني على المعاملات الإلكترونية، والتي يتم إثباتها عبر المستند الالكتروني والتوقيع الالكتروني بخلاف التقاضي التقليدي، الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات فيه، ولا تعد الكتابة دليلا كاملا للإثبات، إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي .

و- جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين :

تتحقق جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين من خلال التقاضي الالكتروني من عدة نواحي :

– تقليل مشاكل ازدحام القضايا، إذ يمكن القاضي من نظر أضعاف القضايا التي ينظرها حيث لا حاجة للحضور اليومي لمقر التقاضي، كما يمكنه من النظر في القضايا، ومناقشة الخصوم من أي مكان في العالم.

– تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور الفعلي لمقر التقاضي.

---

(١) يراجع: سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية،القاهرة، ٢٠٠٨،صـ٣٠

(٢) يراجع: د. حسام محمد نبيل، التقاضي الإلكتروني والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر، ٩/ ٢٠١٧/١٢

http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx

بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٢

- إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بسهولة، إذ بإمكان المفتش القضائي الدخول على الموقع المخصص للقاضي، ثم النظر في عدد القضايا المنجزة، وطبيعة الأحكام الصادرة، بل ويمكنه الحضور المباشر للجلسات القضائية حال نقلها مباشرة عبر الإنترنت.

- يمكن من الاستعانة بقضاة وخبراء من خارج السلك القضائي، من أمثال أساتذة كليات التقنية ونحوهم، من خلال استشارتهم في بعض الفنيات التقنية، مما يسرع في إنجاز كثير من القضايا[١].

- تقليل التجاوزات التي تحصل عادة أثناء التقاضي، سواء أكانت تلك التجاوزات من الخصوم أو من القضاة، إذ إن ميزة التسجيل في هذا النوع من التقاضي، سوف تجعل أطراف الدعوى في حالة من الاتزان اللفظي والسلوكي، والالتزام بالأنظمة والتعليمات المنظمة لعمليات التقاضي .

ثالثاً: أنواع التقاضي عن بعد :

يمكن التمييز بين أربعة أنواع من نظم التقاضي عن بعد وتتمثل أساسًا فيما يلي[٢] :

أ- **التقاضي الإلكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة لأخرى** : وفيه يتم الاتصال المباشر عبر المحادثة المرئية عن بعد، بين قاعة المحكمة ومكان آخر يوجد فيه المتهم أو أحد الشهود.

ب- **التقاضي الإليكتروني عن طريق المتحدث النشط (السويتش)** : وفيه تتعدد الأماكن التي يتم بينها الاتصال للمحادثة المرئية، كأن تكون المحكمة في دولة والشهود في دولة ثانية، والمتهم في دولة ثالثة.

---

(١) يراجع: ماريا اسكندر البدري، التقاضي والمحاكم الإلكترونية، مجلة الحوار المتمدن، ٢٠٠٨/١٢/٠٢ www.m.ahewar.org/s.asp?aid .٢٠٢١/٩/١٢

(٢) يراجع: صفوان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference"، دراسات، علوم الشريعة والقانون عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٥، صـــ٣٥٤ وما بعدها.

ج- نظام الحضور المستمر الثابت (الموحد) : بموجب هذا النوع، فإن الاتصال يتم بين خمسة أماكن مختلفة وبعيدة عن بعضها البعض جغرافيا، بمعنى قاعة المحاكمة، وأربعة أماكن أخرى متواجد فيها باقي أطراف الدعوى "الضحية–المتهم"، الشهود وغيرهم.

د- نظام الحضور المستمر المتقدم : بناء على هذا النوع الأخير، فإن الاتصال المرئي المسموع عن بعد، بين القاعة الرئيسية التي تجري فيها إجراءات التحقيق، وبين عدد كبير من الأماكن الأخرى البعيدة عنها.

المبحث الثاني
تأثير الرقمنة على العلاقة بين المحامي الذكي والمحكمة الالكترونية

تثير العلاقة بين المحامي الذكي والمحكمة الاليكترونية العديد من التحديات التي كانت نتاجاً للتطورات التكنولوجية لاسيما الرقمنة، والتي طالت الكثير من القطاعات والمهن المختلفة العملية والفكرية والتي منها مهنة المحاماة، سواء كانت هذه التحديات ناتجة عن التكنولوجية ذاتها في ممارسة مهنة المحاماة، أو بيئة العمل التي تمارس فيها تلك المهنة وهو التقاضي عن بعد أو تغير مكان ممارسة المهنة لتلائم التحول في بيئة التقاضي من التقاضي بشكله التقليدي الى التقاضي عن بعد، وهي المحكمة الاليكترونية بل وأيضاً الانعكاسات الناتجة عن التطورات التكنولوجية على واجبات المحامي والتزاماته، وامكانية ممارسة مهنته من خلال تأثيراتها على الضمانات التي أوجدها القانون الإجرائي للمحاكمة العادلة.

وسيتم تناول دور الرقمنة في تطوير خدمات مهنة المحاماة ، من خلال مطلب أول بعنوان أثر التكنولوجيا في تطوير مهنة المحاماة، ومطلب ثان بعنوان التحديات التي تواجه المحاماة بسبب الرقمنة، ومطلب ثالث بعنوان الطبيعة الخاصة للمحامي للذكي فى ضوء العصر الرقمى .

المطلب الأول
تأثير التكنولوجيا في تطوير مهنة المحاماة

تفرض الرقمنة [١] نفسها كواقع لا مفر منه على جميع القطاعات المتنوعة، بما في ذلك المهن الفكرية، والتي من بينها مهنة المحاماة، فقد تأثرت الرقمنة بالتطور المعلوماتي والعادات الجديدة لدى أفراد المجتمع ومنهم المتقاضين والعاملين في مجال القضاء، وجاءت بتقنيات جديدة مختلفة عما كان في الماضي، كما أفرزت قيم غير مسبوقة وطرق جديدة لممارسة العمل القانوني[٢] والذي انعكس بدوره ايجابيا على تطوير مدارك المحامي في مجال المعلومات وامتد هذا التأثير إلى المهنة بصفة خاصة وعلى قطاع العدالة بصفة عامة.

(١) التحول الرقمي (Digital Transformation): عملية تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيات الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية. ترصد الشركات الكثير من الاستثمارات والموارد لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتحول الرقمي والتكنولوجي. لمزيد من التفاصيل، راجع: محمود محمد إبراهيم - بسمه محرم الحداد: منشآت الأعمال والتحول الرقمي، المجلة المصرية للمعلومات والكمبيوتر، العدد٢١، ٢٠١٨،صـــ٢٦.

(٢) قام الكاتب ريتشارد سوسكين بعنونة أحد كتبه حول "نهاية المحامين" الذي يتناول النموذج التقليدي للممارسة المهنية والانفتاح على العالم التكنولوجي بما له من مزايا وايجابيات. فالتكنولوجيا حسب رأيه ليست عدوا للمحامي بل تتيح له ممارسة المحاماة بشكل مختلف وبكيفية أكثر فعالية وبكلفة أقل.

أولاً: الرقمنة وضرورات العصر المستجدة :

إن مواكبة العدالة لمقتضيات فكرة الحكومة الاليكترونية أصبح ضرورياً في عصر يعتمد على التقنية في معظم معاملاته، وقد سعت الكثير من الجهات الحكومية منذ فترة ليست قصيرة لتوسيع نطاق الحكومة الالكترونية، ليشمل جميع أجهزة الدولة، حيث يمكن القيام بكل المعاملات من البيت، أو العمل وبكل دقة واتقان وسرية، بما فيها ممارسة الحق في التقاضي، وذلك من خلال المحاكم الالكترونية، والتي أصبحت ضرورة من ضرورات العصر الرقمى .

كما أن مواكبة العدالة للتطورات التقنية والتي هي أساس لتلبية المتطلبات الانسانية المتجددة، والتي من المرجح أن يعيد مصفوفة الفكر الاجتماعي عامةً والقانوني خاصةً، من حيث تحديد مفهوم النص القانوني في إطار فكرة التشريع بحد ذاته، والصياغة القانونية الخاصة به، أو من حيث تحديد وتأطير عملية التعاقد القانوني والتوثيق القانوني الخاص بها، إضافة لحالات المنازعات القانونية، سواء في إطار العلاقة القانونية بين الخصوم، لاسيما في المراحل التوفيقية، قبل الوصول إلى قاعات القضاء، من حيث تقديم النصح والإرشاد، وصولاً إلى قاعات القضاء والنطق بالحكم، وغيرها من القضايا ذات الصلة بالمنظومة القانونية والقضائية[1].

(1) ينظر كلاً من : -

- D. Reiling Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le processus de décision d'un juge? Les cahiers de la justice. 2019, p 221.
- Editeur: Dalloz. La justice prédictive. Tome 60. Collectif. Collection: Archives de philosophie du droit. 2018, p. 23.
- M-C. Lasserre, L'intelligence artificielle au service du droit: la justice prédictive, la justice du futur ? *Petites affiches,* 2017, n° 130, p. 6.
- S. Larrière, Confier le droit à l'intelligence artificielle: le droit dans le mur ? *Revue Lamy droit de l'immatériel,* 2017, n° 134, Pp. 38-40, spéc, p. 38.

ثانيًا: استخدام التكنولوجيا في إجراءات التقاضي :

تتجه التجربة القضائية في معظم دول العالم نحو تطوير اجراءات التقاضي، ومن هنا قامت العديد من الدول بتعديل تشريعاتها لتعتمد التوقيع الاليكتروني الملزم قانوناً، بحيث تكون اجراءات رفع الدعوى واعلانها بواسطة نظام معتمد لدى الجهاز القضائي، والمحامين، لذلك أضحى من الضروري تطوير القوانين لتواكب التقدم التقني، لاسيما قانون المرافعات، بحيث يتواكب مع التطور العالمي بخصوص القضاء الاليكتروني، الذي يقوم بشكل أساسي على الخبرة القضائية للقاضي بالفصل في النزاعات، إلى جانب تيسير كل ما يسهل مهمته الكترونيا، فينتج عنه سرعة الفصل في الدعاوى[١].

ثالثًا: مواكبة القواعد القانونية الإجرائية للتطور التكنولوجي :

أضحى على المشرع اليوم مع البعد الرقمي الجديد لهذه الثورة الصناعية في شكلها الرابع [٢] إعادة تكييف قواعده القانونية ذات المدلول الواقعي والمادي، للتعامل

- M. Benesty, L'open data et l'open source, des soutiens nécessaires à une justice prédictive fiable ? *Journal of Open Access to Law*, vol. 5, n° 1, 2017.

(١) يراجع: محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، صـــ٢٥.

(٢) ينظر كلاً من :-

- L. Devillers, Des robots et des hommes. Mythes, fantasmes et réalité. Editeur: *Plon*. 2017, p. 16s. Dossier: Robots, intelligence artificielle et droit. Dalloz IP/IT, 2016, p. 280.
- G. Loiseau, Des robots et des hommes. Recueil Dalloz, 2015, p. 2369.
- Droit de la robotique, "Livre blanc". Sous dir, A. Bensoussan et R. Champion, en Partenariat avec le Cabinet avocats Lexing, Société Primnext et Syndicat des machines et technologies de production (SYMOP), publié par le SYMOP, 2017,p14..
- N. Nevejans, Les robots: tentative de définition, *In* A. Bensamoun, Les robots, éd. *Mare & Martin*, coll. *Presses Universitaires de Sceaux*, 2015, Pp. 79-117.

مع واقع افتراضي غير ملموس في الكثير من حالاته، لاسيما مع انتقال فكرة الذكاء الاصطناعي من إطارها المعنوي غير الملموس والخاص، إلى إطارها المادي المحسوس والعام، ومن إطار البرمجيات البسيطة القابلة للتحكم، إلى نظام البرمجيات الذكية، سواء في إطار علاقة هذا الذكاء بتطوير قدرات الانسان، أو بالارتقاء بالآلة ببنيتها المادية، لتحاكي الكائن البشري في الكثير من حركاته وسكناته [١] بل ووظائفه واعماله ومنها المهن المرتبطة بالعدالة والقانون، والعمل على رقمنتها .

- R. Jarvis, Intelligent Robotics: Past, Present and Future, *International Journal of Computer Science and Applications*, 2008, Vol. 5, n° 3, p. 23.
- M. Quenillet, Droit et intelligence artificielle: mythes, limites et réalités, *Petites affiches*, 1994, n° 66, p. 11.
- G. Calogero, L'homme, la machine et l'esclave, *In Le Robot, la bête et l'homme*, Éditions de la Baconnière, 1966, p. 65

(١) ينظر كلاً من :-

- L. Devillers, Des robots et des hommes. Mythes, fantasmes et réalité. Editeur: *Plon*. 2017, p. 16s. Dossier: Robots, intelligence artificielle et droit. Dalloz IP/IT, 2016, p. 280.
- G. Loiseau, Des robots et des hommes. Recueil Dalloz, 2015, p. 2369.
- Droit de la robotique, "Livre blanc". Sous dir, A. Bensoussan et R. Champion, en Partenariat avec le Cabinet avocats Lexing, Société Primnext et Syndicat des machines et technologies de production (SYMOP), publié par le SYMOP, 2017,p14..
- N. Nevejans, Les robots: tentative de définition, *In* A. Bensamoun, Les robots, éd. *Mare & Martin*, coll. *Presses Universitaires de Sceaux*, 2015, Pp. 79-117.

- R. Jarvis, Intelligent Robotics: Past, Present and Future, *International Journal of Computer Science and Applications*, 2008, Vol. 5, n° 3, p. 23.
- M. Quenillet, Droit et intelligence artificielle: mythes, limites et réalités, *Petites affiches*, 1994, n° 66, p. 11.
- G. Calogero, L'homme, la machine et l'esclave, *In Le Robot, la bête et l'homme*, Éditions de la Baconnière, 1966, p. 65.

رابعًا : العدالة الرقمية :

يقصد بالعدالة الرقمية – الإلكترونية – استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تحقيق الولوج المستنير لمرفق العدالة، وتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في ميدان القانون والقضاء من المحامين، والقضاة، وموظفو المحاكم والنيابات والإداريين، وكل العاملين في الحقل القانوني فنياً وإجرائيًّا وقضائيًّا.

وتتمثل الفوائد الرئيسية لنظام العدالة الرقمية في زيادة كفاءة النظام القضائي، والحد من التكاليف وتقليص أمد الخصومات القضائية، وكذلك تبسيط الإجراءات القضائية والأعمال الإدارية، والزيادة في إنتاجية المحاكم وجودة العمل، والتقليل والحد من فرص الفساد والرشوة.

ويواجه تطبيق العدالة الرقمية على أرض الواقع صعوبات وتحديات كثيرة تختلف من بلد إلى أخر، إذ أن هناك دول قطعت أشواطًا في تطبيق العدالة الرقمية، وبعضها الآخر مازال متأخرا عن الركب، أما فيما يتعلق بالتحديات التي يطرحها إدخال تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجال العدالة، فقد أثبتت الدراسات أن إدماج الأنظمة المعلوماتية في قطاع العدالة أكثر تعقيداً مما كان متوقعًا، نظرًا لكثرة الإجراءات وتعقدها في المحاكم التقليدية، كما أن تطوير وتطبيق نظام العدالة الرقمية يستتبع تعديل وتغيير وتطويع بعض المعايير والأنظمة والقوانين التي تؤطر الممارسات القضائية بين الفاعلين الأساسين في ميدان العدل[١].

خامسًا: دور المواقع الاليكترونية في تطوير خدمات المحاماة:

يشهد عالم القانون في الآونة الاخيرة ظهور عروضًا للخدمات القانونية عبر الوسائط الاليكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، إما بواسطة مكاتب محاماه المنفتحة على هذا النوع من المواقع، أو بواسطة فاعلين اقتصادين جدد يقدمون

(١) ينظر: علاء رضوان، التطور التكنولوجي لمنظومة العدالة من المحامي الرقمي للقاضي الافتراضي، جريدة الأمة، الخميس، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨.

عروضاً للخدمات القانونية مثل مكاتب الاستشارات القانونية، أو مكاتب الدراسات، وتتيح هذه المواقع تكوين شبكات اجتماعية مع العملاء المستهدفين ليس فقط، على المستوى الوطني، بل يمكن الوصول إلى موكلين آخرين في دول متعددة مما يتح للمحامي فرصة التعاون المشترك مع شركات متعددة الجنسيات أو دولية، بالإضافة إلى أن هذه المواقع تساعد المحامي على تقديم الخدمات القانونية، والتي قد تكون عبارة عن الاستشارات ذات القيمة بالنسبة لموكليه.

سادساً: استعمال المحامي للوسائط الاليكترونية في الإجراءات القضائية:

قفز الاهتمام بما يصطلح عليه الجلسة الرقمية، وذلك في سياق الأزمة الصحية بسبب تفشي جائحة كورونا التي تعيشها المجتمعات، مما جعل بعض المحاكم تتجه نحو عقد الجلسات الاليكترونية، وجعل استخدام الوسائط الاليكترونية ذو أهمية كبيرة للمحامي لطبيعة عمله الخاص في وقت جائحة كورونا، لاسيما في تعامله مع الاجراءات القضائية، فهو يتيح له العديد من المزايا، مثل الإيداع الاليكتروني لصحف الدعاوى بالطريق الاليكتروني، وأداء الرسوم القضائية، والإطلاع على الأحكام والحصول عليها دون الذهاب إلى المحاكم، الخ.

المطلب الثاني

التحديات التي تواجه مهنة المحاماة بسبب الرقمنة

تمثل الثورة الرقمية لاسيما ما يصطلح عليه بالذكاء الاصطناعي تحدياً للمحامي بصفة خاصة و منظومة العدالة الإجرائية بصفة عامة، فالحديث عن الثورة الرقمية، و مدى تأثيرها على مهنة المحاماة أو منظومة العدالة مرتبط بالدور الذي يقوم به الذكاء الاصطناعي في تأسيس قواعد لما يسمى العدالة التنبؤية، إذ ستصير الآلة قادرة على تحليل معطيات الدعوى و التنبؤ بالحكم الذي سيصدر فيها، وهو ما يشكل تحديا لمهنة المحاماة، حيث لا يوجد قطاع محصن من التغيير الذي أحدثته التكنولوجيا الرقمية، وأن هذا التغيير في كثير من الحالات يمكن أن يقود إلى اختفاء العنصر البشري من قطاع العدالة بشكل نهائي[١]، ولا تستثني مهنة المحاماة من ذلك لاسيما مع ارتباط الريادة العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والمتوطنة في الدول المتقدمة والتي ترى في مهنة المحاماة أنها مجرد خدمة سواء عن طريق العنصر البشري وهو المحامي، أو عن طريق الوسائط الاليكترونية ومعيار الفرق بين الطريقتين هو معيار الجودة ومعيار العرض والطلب[٢].

---

(١) يراجع :

N. Fenwick, and M.Gill: The Future of Business Is Digital: The Powerful Advantages of Embracing Dynamic Ecosystems of Value. Forrester Research, Inc. (2014). at: http://goo.gl/nqcibS 20/10/2021.

(٢) يراجع : د. محمد مشيشي العلمي الادريسي، لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية عدد ١٥٦، سنة ٢٠١٧، صـــ٨٤.

ويستطيع الذكاء الاصطناعي تطوير من عناصر فعالية وعطاء المحامي الذكي، مع احترام القيم الأخلاقية وخصوصية مهنة المحاماة بما فيها الأعراف والتقاليد المهنية، والقوانين المنظمة للمهنة[١].

لذلك يجب تغير نظرة المحامي في تعامله مع الوسائل التكنولوجيا، لأن من بين التحديات التي تواجه المحامي في علاقته بالوسائط الاليكترونية هو انعدام الوعي أو الإدراك بتأثير الرقمنة على ممارسة مهنته، فالعديد من الدول حالياً تستخدم برمجيات خاصة لتقرير الإجراءات القضائية سواء في شقه الجنائي أو المدني والتجاري، مما كان له أثر في استعمال الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام برمجيات خاصة للتنبؤ بما سيحكم به مستقبلاً في دعاوى معينة، وذلك من خلال العدالة التنبئية بل والتفكير في الاستغناء عن خدمات المحامي سواء في مجال الاستشارات أو المنازعات[٢].

المطلب الثالث

الطبيعة الخاصة للمحامي للذكي

تعاملت مهنة المحاماة مع التطورات التكنولوجية سواء في مواجهة نوعية القضايا المعروضة عليها، أو في استخدامها للتعامل مع تلك القضايا، بل والاستفادة منها في إدارة مكاتب المحاماة ذاتها، وتماشيا مع طبيعة التقاضي عن بعد، ومن

(١) فكما أنه من غير المتصور أو حتى المنطقي أن نقول إن الذكاء الإنساني يقف عند حدود علم بعينه لا يجاوزه لغيره، فالأمر ذاته ينطبق على الذكاء الاصطناعي، أنظر في ذلك:

- L. Janin et R. Hindi, Rapport Anticiper: Les impacts économiques et sociaux de l'intelligence artificielle, In France Stratégie, 21 mars 2017.
- O. Ezratty, Les avancées de l'intelligence artificielle, Episode 9: la robotisation en marche des métiers, In blog Opinions libres, 12 mai 2016.

(٢) على الرغم من كل هذه التحديات فالعدالة بمفهومها تبقي غير قابلة للتوقع والتحديد مسبقا لارتباطها الوثيق بالإبداع الحسي الإنساني للمحامي والقاضي على وجه الخصوص.

خلال المحكمة الاليكترونية، والتي يلزم للتعامل معها محامين مؤهلين للتعامل مع الطبيعة الخاصة غير التقليدية، وهذا هو المحامي الذكي، والذي يتميز بطبيعة خاصة وتأهيل مختلف يلائم ممارسة مهام مهنته أمام المحاكم، هذا بجانب تعامل مهنة المحاماة مع تأثيرات المتعددة لشبكة الإنترنت وما تقدمه من خدمات قانونية لمستخدميها وبشكل قد يكون له تأثير وجودياً على المهنة ذاتها، فقد فرضت نفسها فرضا في الحياة اليومية والمهنية، فتغيرت العديد من أشكال الممارسة في مهنة المحاماة، وأنتجت ما يصطلح عليه بالمحامي الرقمي والذكي .

أولا: المحامي الذكي في مواجهة تحديات الابتكار القانوني :

تواجه مهنة المحاماة اليوم تحديات عولمة سوق الخدمات القانونية والارتكاز بشكلٍ أساسي على المعلومات المبرمجة آلياً [١]، ما يضع على كاهل المحامين ضرورة تخيُّل الأشكال الجديدة والعصرية لممارسة مهنتهم؛ كما يُشكل نشر المعلومات القانونية منبراً تعود الغاية منه إلى السماح للمرافق العامة التابعة للدولة بنشر معطيات وبيانات لمختلف العاملين والمواطنين في المجتمع بغية توفير معلومات ذات منفعة عامة للجمهور ومتّصلة بأوضاعهم القانونية على مختلف أنواعها، كما أنه يطوّر وجود المعلومات القانونية على شبكة الإنترنت التي كان الوصول إليها في السنوات الماضية أمراً شاقاً على الأفراد [٢]، فأصبح من اليسير الحصول عليها من قبل الجميع وبصورة مجانية، حتى أنه أضحى بإمكان مستعملي الانترنت طلب

(١) يشهد مجال القانون اليوم تطورات جذرية ناجمة عن الثورة المعلوماتية فقد أصبح هنالك نشر متزايد ومتنامي للمعلومة القانونية والمعطيات والبيانات العامة عبر المواقع الالكترونية، هذا الأمر المندرج في إطار إعلام الجمهور والمواطنين وتسهيل استحصاله على المعلومات ذات الطابع القانوني والمرتبطة بقضاياه القانونية منها والإدارية والمالية-الضريبية،..... الخ.

(٢) يراجع: نائلة قوره، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، صـ ٣٤.

المشورة عبر الكمبيوتر، والاطلاع على نماذج عقود وتكوين فكرة واضحة نسبياً عن وضعهم القانوني[١].

كما ساهمت سهولة الوصول إلى المعلومات القانونية من أطراف ليسوا بمحامين في خدمات تعتبر تقليدياً جزءاً لا يتجزأ من مهنة المحاماة، في وجود تحدي وجودي لمهنة المحاماة[٢].

ثانيًا: المحامي الرقمي من أركان العدالة الرقمية :

ظهر حديثًا ما يمكن أن نسميه المحامي الرقمي – الذكي – الذي يقوم بتقديم خدمات الاستشارة عبر شبكة الإنترنت والشبكات الاجتماعية، ويتعامل بشكل إلكتروني مع موكليه دون الحاجة إلى الالتقاء بهم، كما أنه يتبادل الإجراءات مع المحاكم عبر الوسائط الإليكترونية، مما جعله من أركان العدالة الرقمية وفاعلاً أساسياً فيها[٣].

هذه التحديات جعلت من الصعب على المحامين تحديد الأخلاقيات والمبادئ عبر الشبكات المفتوحة، فلم تكن مهنة المحاماة بعيدة عن مبدأ التأثر والتأثير، ولا

(١) هذه الظاهرة أسماها البعض « Auto-juridication » أو التثقيف الذاتي في مجال القانون، والتي تهدف إلى ردم الهوة وتقليص الفوارق وعدم التكافؤ إلى حد ما بين المتقاضي والمحامي في مجال القانون وأحكامه.

(٢) أصدرت نقابة المحامين الأمريكيين كتابا بعنوان "قانون الممارسة الافتراضية" الذي يتضمن كيفية تشغيل مكتب افتراضي مع المحافظة على أخلاقيات المهنة، وفي ظل هذا التوجه ارتفعت وتيرة استخدام المحامين البريد الالكتروني وتطبيق الواتس والهواتف الذكية والفيس بوك، والبريد الصوتي، والشبكات الداخلية وشبكة الإنترنت في تسيير أعمالهم، وتبادل المذكرات والكتب وأصبح الأمر واقعا يفرض نفسه ولا مجال لإنكاره.

(٣) في دراسة قامت بها نقابة المحامين الأمريكيين (ABA) أوضحت فيها أن استخدام المحامين لوسائل التواصل الاجتماعي آخذة في الارتفاع، إذ مكنتهم من التواصل مع بعضهم البعض، كما مكنت الجمهور من معرفة المعلومات اللازمة عن المحامين، الأمر الذي يطلب إعادة النظر في القواعد الأخلاقية التقليدية وآليات تنظيم مهنة المحاماة على مستوى الشبكات المفتوحة.

يمكن أن تكون بمعزل عن هذه التطورات الجذرية التكنولوجية الرهيبة التي تزداد من حولها يوماً بعد يوم .

المبحث الثالث

تأثير المحكمة الاليكترونية على دور المحامي الذكي

يُعدُّ مصطلح المحكمة الاليكترونية من المصطلحات الإجرائية الحديثة، فقد ظهر بعد انتشار مصطلح الحكومة الاليكترونية، واذا كان هذا المصطلح الأخير معنى بالخدمات الحكومية كافة، فإن مصطلح المحكمة الاليكترونية يختص بخدمات المحاكم فقط، ويمكن القول بأنها عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود – شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة – يعكس الظهور المكاني الإليكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة، أما التقاضي عن بعد فيقصد به المحاكمة ذاتها من حيث الوجود المكاني لأطراف الدعوي وممثلي الدفاع وأعضاء المحكمة.

لقد أصبح موضوع التقاضي عن بعد من خلال المحكمة الاليكترونية، ودراسة ضوابطه وشروطه، هو الشغل الشاغل للمجتمع القانوني لاسيما أرباب مهنة المحاماة، نظرًا لما يثيره من إشكاليات وتخوفات محفوفة بالمخاطر فيما يتعلق بالضمانات الضرورية لنزاهة وعدالة المحاكمات والتي ترتبط بشكل كبير مع مهام عمل مهنة المحاماة، وتنعكس عليها بشكل يؤثر في وجود مهنة المحاماة ذاتها[١].

ويمكن تناول التغيرات و التأثيرات التي أحدثتها التطورات التقنية على دور المحامي في ممارسة مهام مهنته من خلال التطرق إلى التغيرات الإجرائية، والتي

(١) دعا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو ٢٠٢٠ كافة الدول الأعضاء لتوفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحلول المبتكرة على الإنترنت التي تتيح إمكانية الاتصال الرقمي، للمساعدة على ضمان الوصول إلى العدالة واحترام الحق في محاكمة عادلة وغير ذلك من الحقوق الإجرائية.

وجدت بسبب تحول المحكمة التقليدية إلى شكلها الاليكتروني، و التأثيرات التي تمس ضمانات التقاضي والتي ترتبط بوجود محامي لممارسة حق الدفاع كجزء من مهام عمله.

وبناءً على العرض المتقدم، نستطيع تناول ذلك من خلال مطلب أول بعنوان التغيرات الإجرائية الاليكترونية، ومطلب ثان بعنوان التأثير على ضمانات التقاضي، ومطلب ثالث بعنوان التأثير على العلاقة بين المحامي وأطراف الدعوى ومطلب رابع بعنوان تفعيل المحامي المعلوماتي في النظام القضائي وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول
التغيرات الإجرائية الاليكترونية

ينعكس تحول المحكمة من النظام التقليدي إلى النظام الإليكتروني كمحكمة اليكترونية على دور المحامي المعلوماتي عند ممارسة مهام مهنته، فالدعوى القضائية حق إجرائي أو سلطة ممنوحة لصاحبها تمكنه من الالتجاء إلى القضاء، قاصداً الحماية القضائية لمركزه القانوني المعتدى عليه، أو لمجرد خطر الاعتداء عليه[1]، ويبدو ذلك بوضوح أثناء تنفيذ الإجراءات المرتبطة بالدعوى، من حيث قيد الدعوى واتصال الأطراف بها من خلال إيداع صحيفة الدعوى، وإعلان الخصوم بها، أو للقيام بدوره كمدافع عن وكيله بالترافع وابداء الدفوع، وكيفية الإثبات وانتهاءً بصدور الحكم والنطق به، والحصول على نسخة منه، لذلك يجب أن يؤهل المحامي للتعامل

(1) يراجع: إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد - دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي- مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، العدد (٨٤) رجب ١٤٤٢هـ، مارس ٢٠٢١م، صـــ١٠٣٣.

مع التغيرات الإجرائية الاليكترونية ليتمكن من ممارسة مهام مهنته، ويمكن تناول هذه التغيرات الإجرائية على النحو التالي :

أولاً: إيداع صحيفة الدعوى وإعلانها للخصوم :

تنعقد الخصومة في التقاضي عن بعد أمام المحكمة الاليكترونية بواسطة تقنيات منها ما هو كهربي أو رقمي أو مغناطيسي أو بصري أو كهرومغناطيسي أو غير ذلك من الوسائل المشابهة من خلال الشبكة العنكبوتية[١]، وذلك على خلاف الشكل التقليدي من ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة تمهيداً لإعلانها [٢]، أو تحريك الدعوى الجنائية من النيابة العامة أو تقديم الشكوى من المجني عليه في القضاء الجنائي .

لذلك عند رفع الدعوى الإلكترونية، لابد من المرور على بعض الإجراءات التي يتطلبها ضمان حسن سير العدالة، وهذه الإجراءات على تعددها، إلا أنها تندرج ضمن وجوب احترام الشروط القانونية لرفع هذه الدعوى مع مراعاة الإجراءات الفنية المتطلبة لها، حيث تعتبر عريضة افتتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها، ويترتب على عدم إعلانها عدم انعقاد الخصومة بين طرفيها، ولذلك فقد

---

(١) يراجع: د. محمد السعيد رشدي، الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤م، صـ١٤.

(٢) قضى القضاء الإداري الفرنسي بقبول الدعوى المقدمة بأي وسيلة إلكترونية شريطة تأكيدها مكتوبة وموقعة من المدعي ومعلنة لخصمه بطريقة تقليدية، وذلك في أثناء سير الدعوى وقبل حجزها للحكم؛ تلافيا لمشكلات الإبلاغ عبر الوسائل الإلكترونية، راجع في ذلك:

Miseen oeuvre de la communication par voieelectronique entre les avocats et les chambresciviles de la courdeappel de lyon, signature de protocole 9/1/2012, p5, sur le site: https://www.cours-appel.justice.fr/lyon

استلزم المشرع ضرورة استيفاء العريضة لمجموعة من البيانات، سواء كانت العريضة تقليدية أو إلكترونية[١].

ثانيًا: حضور الجلسات وإبداء الدفوع :

يتاح للمحامين وكذلك موكليهم الاطلاع على المستندات والمذكرات والقرارات القضائية دون الذهاب إلى مقر المحكمة في التقاضي عن بعد من خلال الغرف الإليكترونية، أما الترافع فتقوم المحكمة بالاستعانة بتكنولوجيا الدوائر التليفزيونية المغلقة – الفيديو كونفرانس– التي تمكن جميع الأطراف من متابعة ترافع المحامين وتقديم الدفوع بالصوت والصورة، علاوة على سماع الشهود والخصوم وعمل الاستجوابات[٢].

ثالثًا: وسائل الاثبات :

إنَّ أهم ما يميز إجراءات التقاضي الاليكتروني، هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين أطراف خصومة التقاضي، حيث تتم بينهم اليكترونيًا، مقارنة مع التقاضي التقليدي، الذي يعتمد على الدعامة الورقية في إثبات الوجود المادي للمعاملات، ولا تعد الكتابة دليلاً كاملاً للإثبات، إلا إذا كانت موقعة بالتوقيع اليدوي، فإن التقاضي الاليكتروني، يتم إثباته عبر التوقيع والمستند الاليكتروني، فالمستند الاليكتروني يتبلور فيه حقوق طرفي التعاقد، وهو المرجع للوقوف على ما اتفق عليه الطرفان، وتحديد التزاماتهما القانونية، والتوقيع الاليكتروني هو الذي يضفي الحجية على هذا المستند[٣]، لذلك فسوف تحل الدعائم الاليكترونية محل الدعائم الورقية بصفة نهائية، بحيث تصبح الرسالة الاليكترونية هي السند

(١) يراجع: د. محفوظ عبدالقادر- حورية سويقي، انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، مرجع سابق،صـــ ١٣٨.

(٢) يراجع: د إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد - دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي - مرجع سابق، صـــ١٠٣٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل راجع: د. عبد الباسط جاسم محمد، إبرام العقد الإلكتروني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،٢٠١٠، صـــ٣٣.

القانوني الذي يمكن طرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه، ودليل من أدلة الإثبات الاليكترونية .

ولذلك عند تناول فكرة الإثبات الإليكتروني ، لابد من النظر لها من حيث أهمية المستند الاليكتروني وحجية الكتابة الاليكترونية ذاتها، والتي اتخذت أساساً لفكرة التقاضي عن بعد في التعاملات والإجراءات الحكومية، والاستناد إليها من قبل المحامي ليستطيع القيام بمهام مهنته وفقاً لآليات عمل المحاكم.

مما دعا المشرع إلى إصدار قانون التوقيع الاليكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤، والذي اختص في بعض مواد تنظيم التوقيع الاليكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية لاسيما المواد أرقام ١٤ و١٥ من القانون المذكور[١].

ثالثًا: النطق بالحكم :

انعكس التقدم التكنولوجي على طريقة النطق بالحكم في الدعوي، وطريقة نسخ تلك الأحكام فمع اتخاذ هيئة المحكمة الاليكترونية قفل باب المرافعة للدخول في مرحلة المداولة تمهيدا للنطق بالحكم، يقوم القضاة باستخدام تقنية – الفيديو كونفرانس– للتداول فيما بينهم وهذا يتيح لهم عدم التقيد بزمان معين للمداولة، سواء بالليل أم بالنهار، ثم يكتبون مسودة الحكم التي تشتمل على منطوق الحكم وأسبابه

(١) نصت المادة ١٤ من قانون التوقيع الالكتروني وانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠١٤ على أن للتوقيع الالكتروني في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للتوقيعات في احكام قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية اذا روعي في انشائه وإتمامه المشروط والمنصوص عليها في هذا القانون والضوابط الفنية والتقنية التي تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون)، ونصت المادة ١٥ أن للكتابة الاليكترونية والمحررات الاليكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والادارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية متى استوفت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويمهرها القضاة بتوقيعهم مستعينين في ذلك بالوسائل التكنولوجيا الحديثة، لا سيما أن المشرع لم ينص على وسيلة محددة لكتابة مسودة الحكم[1].

المطلب الثاني

التأثير على ضمانات التقاضي

يثير نظام التقاضي عن بعد من خلال المحكمة الاليكترونية العديد من التخوفات المتعلقة بمدى توافر ضمانات التقاضي، ويثار ذلك بشكل خاص في المحكمة المختصة بالدعاوى الجنائية أكثر منه في المحاكم المدنية والإدارية، وذلك لخصوصية الدعاوى الجنائية حيث تنصب أحكامهم على حرية المتهم والمساس بجسده فيكون تنفيذ أحكامها فيه مساس بجسد المتهم وحريته كالحبس والسجن، بل وتصل عقوبتها للإعدام في بعض الجرائم المعتبرة جنايات، ومن هذه الضمانات حق المتهم في الاستعانة بمحام، وضرورة الاتصال المباشر بين المحامي والمتهم، والحق في المرافعة واستدعاء الشهود ومناقشتهم، فضلاً عن إشكالية علانية المحاكمات في مثل هذا النموذج القائم بالأساس على وسيط إلكتروني وهو ما سيتم تناوله على النحو التالي:

أولاً: حق المتهم في الاستعانة بمحامي :

أفرد المشرع الإجرائي لمرحلة المحاكمة في الدعوى الجنائية ضمانات عدة؛ وذلك لأهميتها الكبيرة، حيث يتحدد فيها مصير المتهم، لذلك كان حق المتهم في الاستعانة بمحام في هذه المرحلة من أهم الضمانات الذي أخذت به الشرائع

(1) يراجع: د. حمد محمد حمد الشلماني، دعوى الإثبات في القانون الإداري في ظل امتيازات السلطة العامة، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م، صـ١٢، وما بعدها.

الحديثة[١]، وتضعه بمرتبة هامة، لما له من أهمية في مساعدة القضاء في الوصول إلى الحقيقة والحكم على المتهم سواء بالبراءة أو الإدانة[٢]، ولا ينحصر هذا الحق في مجال الدعوى الجنائية بل امتد للدعاوى المدنية وحتى الدعاوى التأديبية أيضًا، وقد نصت معظم القوانين والأنظمة الوظيفية على حق المتهم بأن يستعين بمحام، سواء في مرحلة التحقيق، أو المحاكمة ، كما أنه وجوبي في الجرائم التي تعد جناية أو جنحة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية المصري[٣].

ثانيًا: التأثير على الاتصال المباشر بين المحامي وموكله :

تظهر إشكالية الاتصال المباشر بين المتهم ومحاميه بشكل واضح، في حالة إجراء المحاكمة الجنائية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، ففي أغلب الأحوال يظل المتهم في محبسه خلال إجراءات المحاكمة، على أن يظهر المحامي بشخصه أمام

(١) يعتبر الحق في الحصول على المساعدة القانونية وضمان التمثيل القانوني للمتهمين، أمام الهيئات القضائية المختلفة، في كافة مراحل الدعوى الجنائية، أحد الركائز الأساسية للمحاكمة العادلة والمنصفة. وهي الضمانة التي أجمعت كافة المواثيق والاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان على ضرورة توافرها، وكذلك غالبية الدساتير الوطنية على مستوى العالم في الوقت نفسه، تعتبر سرية المحادثات وضمان الاتصال المباشر بين المتهم ومحاميه إحدى النقاط الجوهرية التي لا غنى عنها تطبيقًا لمبدأ تكافؤ الفرص القانونية، راجع: المادة ١٦ بند (٣) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

(٢) حق المتهم في الاستعانة بمدافع له مرجعية في المواثيق الدولية فقد نصت عليه المادة ٣/١٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة ٢/٣/٦من الاتفاقية الأوروبية وكذلك هو الشأن بالنسبة للاتفاقية الأمريكية في المادة /٢/٨د منها والمادة /٧ج من الميثاق الإفريقي. هذا وقد كانت المحكمة الأوربية أقرت أنه: يجب على المحاكم الوطنية عند انتداب محامي للمتهم أن تراعي بكل تأكيد رغبات المتهم، ولكن يجوز لها أن تتجاهل في حالة وجود أسباب وثيقة الصلة بالدعوى كافية لتبرر الاعتقاد بأنها ليست من مصلحة العدالة، لمزيد من التفاصيل انظر:- شهيرة بولحية: الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،٢٠١٥/٢٠١٦، صـــ٢٤٧-٢٧٠.

(٣) يمكن استخلاص الطابع الاختياري لحق المتهم أمام المحكمة التأديبية في توكيل محام، كما أكدت عليه المادة ٢٩ من القانون المصري رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية، حيث إن للمتهم الحرية في الدفاع عن نفسه بنفسه، أو من خلال توكيل محام يقوم بهذه المهمة نيابة عنه، كما أن للمتهم أن يوكل من يشاء من المحامين المستوفين للشروط التنظيمية العامة التي أوجبها القانون.

القاضي في قاعة المحكمة ليقوم بتقديم دفاعه، وهو الأمر الذي ينطوي على إخلال جسيم بضمانة الاتصال المباشر بين المتهم ومحاميه، وبالتالي عندما تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات المحاكمة الجنائية عن بعد عن طريق تقنية الفيديو كونفرانس، فيجب ضمان وجود المتهم ومحاميه في مكان واحد، بما يسمح لهما بالتشاور بشكل مباشر وسري حول أوجه الدفاع وكافة التفاصيل الأخرى المرتبطة بالدعوى الجنائية محل النظر[١].

ثالثا: التأثير على حق الدفاع عن المتهم :

ينشأ حق الدفاع[٢] من اللحظة التي يواجه فيها الشخص بالاتهام من أجل درء الاتهامات الموجهة إليه[٣]، وحق الدفاع هو حق من يوجه اليه الاتهام في الدفاع أصالة أو بالوكالة، شفاهة أو كتابة، أما حرية الدفاع فهي الأسلوب الذي يتخذه المتهم في الدفاع عن نفسه ويختاره محاميه في حدود ما يباح لكل منهما أمام القاضي، وحق الدفاع يبقى شعاراً بلا مضمون ما لم يقترن بحرية الدفاع التي تكفل استعماله دون قيود تحد من قدرته على أداء دور المحامي في انارة الطريق أمام القضاء، انتهاء حق الدفاع حق شخصي، لأنه يهدف الى حماية مصالح المتهم الشخصية بإعطائه مكنة دحض كل ما يسند إليه من تهم، وتقديم ما يحفظ حقوقه الفردية، وهو لا يقتصر دوره على حماية مصالح المتهم فقط بل يرمي الى تحقيق

(١) أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على ضرورة ضمان سرية المحادثات بين المتهم ومحاميه أثناء الجلسات التي تتم عبر تقنية الفيديو كونفرانس. لمزيد من التفاصيل انظر:
Zagaria v Italy, ECtHR 27 November 2007, no. 5829500/

(٢) ينظر كلاً من: د. حمود صالح محمد العادلي، حق الدفاع أمام القضاء الجنائي، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ،١٩٩١صـــ ٢٣، هلالي عبد الله احمد، المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي " دراسة مقارنة في الفكر الجنائي الإسلامي "، ط١دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٨٩،صـــ ١٣٨، د. حسن صادق المرصفاوي، ضمانات المحاكمة في التشريعات العربية، مطبعة محرم بك، الإسكندرية، سنة ١٩٧٣،صـــ٩٢.

(٣) يراجع: د. إبراهيم العناني، الأبعاد القانونية الدولية لحق المتهم في الدفاع، منشورات مركز الدراسات القانونية والاقتصادية: جامعة عين شمس، ١٩٩٧،ص٥١١.

المصلحة العامة والتي تتجسد في المساعدة في اظهار الحقيقة، وبالتالي فكل اجراء يمس بحقوق الدفاع يُعد باطلاً بطلاناً مطلقاً لتعلقه بالنظام العام لا بمصلحة الخصوم[١]، لذلك يمكن القول أن حق الدفاع إحدى الوسائل التي يتذرع بها القضاء وصولاً للحقيقة[٢] ولا تتم بدون وجود محامي يساعد على ذلك.

رابعًا: حق الترافع أمام المحكمة :

يعتبر حق المرافعة أحد الركائز الأساسية لحق المتهم في الدفاع من خلال محاميه، وتعتبر المرافعة وسيلة فعالة في تكوين عقيدة القاضي، حيث تمكنه من تبيان مدى تكامل أركان الواقعة المسندة للمتهم، وتحديد مدى مسؤوليته عنها[٣]، فهي تتيح للمحامي بيان حق موكله إذا توافر له سبب من أسباب الإباحة أو موانع المسؤولية أو العقاب، بجانب توضيح ظروفه ودوافعه والتي على ضوئها يأتي حكم القضاء معبراً عن الحقيقة ومحققاً للعدالة[٤].

---

(١) يراجع: د. أمال عبد الرحيم عثمان، ضمانات الفرد في مرحلة المحاكمة، الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، تنظيم العدالة الجنائية في ضوء مبادئ الدفاع الاجتماعي، القاهرة،١٩٧٣صـــ٣٤، د. محمود اسماعيل، حق الدفاع وحرية الدفاع، مجلة المحاماة المصرية، العدد الثامن،١٩٧٠، صـــ٤٥٣، شهيرة بولحية الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،٢٠١٥/٢٠١٦، صـــ٢٤٤- ٢٤٦.

(٢) يراجع: د. حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، ط١، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧صـــ٢٤٠.

(٣) الأصل أنه لا يجوز للمحكمة التدخل في أثناء المرافعة للحد من حرية المتهم في الدفاع مهما أسهب محاميه وأطال، ولا تصلح كثرة القضايا عذرا يخول المحكمة الحق في التدخل لحمل الدفاع على الفراغ من مرافعته، ولكن يجوز ذلك في حالة واحدة التي أوردتها نص المادة ٣/٢٧٥من قانون الإجراءات الجنائية المصري وهي الحالة التي يخرج فيها المتهم أو محاميه عن موضوع الدعوى، أو أن يكرر أقواله، وتمنح للمتهم الكلمة الأخيرة ولمحاميه وبعد إتمام المرافعات في مواد الجنح والمخالفات وتقديم الطلبات والدفوع وقد وكرس المشرع المصري هذا الحق في المادة ٢٧٥من قانون الاجراءات الجنائية - في كل الأحوال يكون المتهم أخر من يتكلم - ونص المشرع الفرنسي على هذا الحق في المادة ٣٤٦قانون الإجراءات الفرنسي، راجع: د. حامد الشريف: فن المرافعة أمام المحاكم الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٣،صـــ١٧- ٣٦.

(٤) يراجع: حاتم بكار، حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، مرجع سابق، صـــ٢٦٢.

وقد تتعرض هذه الضمانة للتعدي عليها، لاسيما في حالة إجراء المحاكمة الجنائية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، حال تعرض الاتصال للانقطاع لسبب ما يرجع لعدم إلمام المحامي ببعض التقنيات في حال تواجده في نقطة اتصال ثالثة غير نقطة تواجد هيئة المحكمة ونقطة تواجد موكله، أو تقوم هيئة المحكمة بفصل الاتصال وقطع استرسال المحامي في مرافعته وتقديم دفوعه لأي سبب قد تراه المحكمة، وتتضح خطورة هذا الأمر بشكل كبير في حالة مناقشة الشهود.

خامسًا: التأثير على مبدأ المواجهة وحق مناقشة الشهود :

من أهم تطبيقات حق الدفاع، مبدأ المواجهة في الخصومة[1]، بمعنى أن الخصم يجب عليه أن يباشر حقوقه الإجرائية في مواجهة الخصم الآخر، وذلك عن طريق ما يسمى بالإعلان القضائي، وهو أهم آلية تكفل إعمال مبدأ المواجهة في الخصومة، وهو من الأعمال المحركة التي يقصد بها دفع الخصومة إلى التحرك، وتعتبر ضمانة مواجهة الخصوم من المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية والتي اخذت بها التشريعات الحديثة كأحد ضمانات المحاكمة العادلة، فلا يحكم إلا بعد سماع الحجج من طرفي الخصومة، وهذا لا يتحقق إلا بحضور الخصوم ومواجهتهم، كما يعتبر حق سماع شهادة الشهود، ومناقشتهم، والاستشهاد بشهود الدفاع، من الحقوق المعترف بها ولو لم ينص على هذا الحق صراحة في القوانين والأنظمة سارية المفعول، باعتباره من مقتضيات حق الدفاع الواجبة الاحترام وفقا للمبادئ والقواعد العامة المستقرة في قانون المرافعات المدنية، وقانون الإجراءات الجنائية، كما أن الهدف من مبدأ المواجهة في الخصومة المدنية إعلان المدعى عليه بطلبات

(1) المواجهة هي الجمع في وقت واحد بين متهم وآخر، أو بين متهم وشاهد، حتى يدلي كل منهما بأقواله في مواجهة الآخر، ويطالب بتفسير ما قد يكون بينهما وبين أقوال الآخر من غموض أو تناقض. لمزيد من التفاصيل عن مفهوم المواجهة. انظر كلا من: د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، المجلد الأول، ١٩٨١،صـ ١٨٤، د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، شرح قانون الإجراءات الجنائية،ط١، مكتبة الجلاء المنصورة،١٩٩٠،صـ٣٠٢.

المدعي وبالجلسة المحددة لنظرها كي يعد دفاعه، والخصومة لا تتهيأ أمام القاضي ولا تصبح صالحة لكي يباشر فيها نشاطه إلا إذا تم إعلان المدعى عليه بصحيفة افتتاح الدعوى إعلاناً قانونياً صحيحاً، وعلى النحو الذي يتحقق به انعقاد الخصومة [١].

وقد تتعرض هذه الضمانة للتعدي، لاسيما في حالة إجراء المحاكمة الجنائية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، أو حتى في المحاكمات الأخرى مدنية أو إدارية،.....الخ، حال تعرض الاتصال للانقطاع لسبب ما، مما يؤثر على مدى إمكانية المحامي المعلوماتي في القيام بمناقشة الخصوم أو الشهود والوصول للحقيقة المرجوة التي تؤثر على موقف موكله القانوني في الدعوى .

المطلب الثالث
التأثير على العلاقة بين المحامي الذكي
وأطراف الدعوى

أولاً: عدم حصرية العلاقة بين المحامي وموكله :

أصبح العمل القانوني متاحاً لغير المحامين في ممارسة مهام مهنتهم مع موكليهم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، المادة القانونية التي تقول إنه لا يمكن

(١) تعرضت لمادة ١٦٨ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته بشكل مباشر لتلك الإشكالية و التي تناولت كذلك الوكالة، حيث نصت على التالي:
١- لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه، أو أن تقبل أوراقًا أو مذكرات من أحد الخصوم دون اطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلًا، كما أنه سبق لمحكمة النقض التصدي لتلك الإشكالية أيضا حيث أكدت في الطعن المقيد برقم ٤٨٨٣ لسنة ٦٨ قضائية - عدم جواز سماع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه وعدم قبول أوراق أو مذكرات دون اطلاع الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً طبقا للمادة ١٦٨ مرافعات، الهدف منه تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، وتحقيق هذا المبدأ أو إمكان تحقيقه لا يمنع من قبول شيء من ذلك.

للمحامي سوى أن يقدم نصيحة قانونية وفق المفهوم الرسمي، ستكون موضع شك وانتقاد كبير في عصر الذكاء الاصطناعي، الذي سيقوم بتقديم هذا النصح التحليلي بشكل رسمي موثوق، مما سيحد بشكل كبير من حالات التقاضي، لاسيما حينما توضح المؤشرات التحليلية مدى النسب المتوقعة لكسب الدعوى القضائية موضوع النزاع، أو خسارتها في ضوء معطيات العدالة التنبؤية [١].

ثانيًا: التطورات الرقمية وتقاليد المهنة :

تتسبب التطورات الرقمية في وجود تحديات تؤثر بشكل كبير على مهنة المحاماة، لاسيما بسبب التعامل بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي من شأنها تغير العديد من أشكال الممارسة في مهنة المحاماة التي تحكمها أعراف وتقاليد ضاربة في القدم، فتلك التحديات الجديدة جعلت البعض يرى أنه يصعب على المحامين تحديد الاخلاقيات والمبادئ عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة وإن من أهم ما يهدد عمل المحامي عبر الانترنت بصفة عامة ووسائل التوصل الاجتماعي بصفة خاصة خطر القرصنة والاختراق غير المشروع من الغير للمراسلات والوثائق المتبادلة بينه و بين موكله، الأمر الذي يقوّض امكانية المحامي من الحفاظ على السر المهني وحماية البيانات الشخصية لموكله[٢]، والتي تعتبر من أهم واجباته تجاه موكله، مما حدا ببعض التشريعات وضع بعض القواعد للحفاظ على السر المهني عبر شبكة الانترنت، من خلال بذل عناية معقولة لتحديد طريقة الاتصال التي على ضوئها يمكن المحافظة على سرية المعلومات.

---

(١) يراجع: د. محمد عرفان الخطيب، العدالة التنبؤية والعدالة القضائية، "الفرص والتحديات"، دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنجلوسكسوني واللاتيني. جامعة زيان عاشور، الجفلة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد١٢،العدد١،٢٠١٩،صـــ١١-٤٥.

(٢) يراجع: د. الخاميس فاضيلي، تقاليد و أعراف مهنة المحاماة في زمن الانترنت، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية، المملكة المغربية، عدد ١٥١ سنة ٢٠١٦، صـــ ٥٤.

ثالثًا: واجب المحافظة على السر المهني :

تحظى الأسرار المهنية المتعلقة بمهنة المحاماة بأهمية بالغة، ففي إفشائها خرق للقوانين المنظمة للمهنة وتجاوز لأعرافها وتقاليدها، إلى جانب زعزعة الثقة بذات المهنة ومن يمتهنها، لذا يقع على عاتق المحامي المحافظة عليها طي الكتمان بعدم إفشائها للعامة، فوجود العلاقة بين المحامي ومن يتعامل معه بصرف النظر عن طبيعتها يلقي على المحامي التزام أساسي قد يكون الترافع أو الاستشارة، وما شابه ذلك غير أن ما يصل الى علم المحامي بمناسبة هذه العلاقة من معلومات تمتاز بالطابع السري يفرض عليه الواجب القانوني والاخلاقي الحفاظ عليها طي الكتمان وعدم اذاعتها ولا يتوقف نطاق هذا الالتزام على وجود العلاقة بين المحامي والمعني بالسر، بل يمتد لكل ما علم به من أسرار بمناسبة مهنته وأن كانت تخص الغير[١]، ولكن ما هو السر المهني وفقا للتطورات التكنولوجية المتسارعة والتغيرات التي أثرت في مضمونه، وما هو تأثير الهيمنة التكنولوجيا على واجب حماية الأسرار المهنية.

أ- تعريف السر المهني :

أثار موضوع الالتزام بالسر المهني مناقشات عديدة في الفكر القانوني، خاصة وأن التشريعات[٢] التي أوجبت على المهنيين ومن في حكمهم الالتزام بالسر

---

(١) يراجع: د. بلال عدنان، المسؤولية المدنية للمحامي، ط الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،٢٠٠٧،صـ٢٠٠.

(٢) يفهم من صياغة المادة (٧٩) من قانون المحاماة المصري أن الحماية القانونية مقتصرة على الأسرار التي يفضي بها الموكل الى المحامي دون الأسرار التي يعلمها المحامي بسبب ممارسة مهنته أذ نصت على أنه "على المحامي أن يحتفظ بما يفضي اليه موكله من معلومات، ما لم يطلب منه أبدائها للدفاع عن مصالحه في الدعوى" الا انه يمكن تلافي هذا القصور التشريعي في المادة (٧٩) بالرجوع الى نص المادة (٦٦) من قانون الاثبات المصري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨، والتي أكدت على عدم جواز أفشاء لمعلومات أو الوقائع التي علم بها المحامي عن طريق مهنته ولو بعد زوال صفة المحاماة عنه، ويأتي قانون المحاماة الفرنسي بشكل أكثر وضوحاً في حماية السر المهني، اذ ذهبت المادة (٥/٦٦) من قانون المحاماة الفرنسي إلى اضفاء الحماية على الأسرار التي تصل الى المحامي بحكم ممارسته لمهنته بما

المهني لم تضع تعريفاً لماهيته[1]، ولكن مع التطورات التكنولوجية الحديثة وأهمية المعلومات بكافة أنواعها فإن البيانات والمعلومات الخاصة بالموكلين يمكن إدراجها ضمن طائفة الأسرار المهنية الواجب على المحامي المحافظة عليها، لاسيما مع ما تتعرض له البيانات من عمليات قرصنة واستخدامات غير قانونية.

ب- هيمنة التكنولوجيا وحماية الأسرار المهنية :

ظهرت مخاوف عديدة تزامناً مع الهيمنة التكنولوجيا على عمل المحامي، من أهمها انكشاف المعلومات السرية وموثوقية الاستشارة المقدمة، فهناك بعض المخاوف والتصورات الدارجة فيما يخص العملية التكنولوجية في هذا المجال، مثل الاستخدام المفرط للبرامج في تخزين معلومات العملاء الذي يشكل خطراً كبيراً على كشف المواد السرية وانتهاك واجب حماية الأسرار المهنية، ناهيك عن الاعتماد الكبير على قواعد البيانات المخزنة على الانترنت ومحركات البحث للقيام بالأبحاث القانونية.

في ذلك من المراسلات، المتبادلة بين المحامي وموكله أو بين المحامي وغيره من المحامين، الى جانب النشاط المهني للمحامي الخاص بالدفاع عن موكله وما يعلمه من أسرار بمناسبة تقديمه الاستشارات القانونية وصياغة العقود.

(1) حاول الفقه القانوني التصدي لتعريف السر فعرفه جانب من الفقه بأنه: أمر ما يتعلق بشخص المرء ويمس الدائرة الشعورية الحساسة من نفسه بحيث يكون في البوح به حرج كبير، غير أن الصاق السر بشخصية الانسان أمراً لا ينسجم مع واقع الحال، فهناك من الاسرار ما تتعلق بالأشخاص المعنوية ومع ذلك فهي تحظى بالحماية، ويأتي في مقدمتها اسرار الدولة والأسرار الوظيفية كما ذهب جانب أخر الى تعريف السر بانه "صفة تطلق على موقف أو مركز أو خبر خاص بالعمل، مما يؤدي الى وجود رابطة تتعلق بمن يقع عليه الالتزام بعدم افشائه، الا أن السر قد لا يكون خاص بالعمل في جميع الأحوال، بحيث أنه يشمل كل معلومة ذات طبيعة سرية تم التوصل اليها بسبب المهنة أو الوظيفة، لمزيد من التفاصيل انظر كلا من: د. رمسيس بهنام: قانون العقوبات القسم الخاص، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية،،١٩٩٩، صـــ١٠٨٨، د. سلام عبد الزهرة – حسام جادر الفتلاوي، مفهوم التزام المحامي بعدم إفشاء السر المهني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، العدد الأول، السنة التاسعة،٢٠١٧، صـــ١٦١، محمد أبو رواش، دليل المحامي أمام المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة، بدون دار نشر،٢٠٠٦، صـــ٣٩، كمال أبو العيد، سر المهنة، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحامين العرب، بغداد،١٩٧٤،صـــ ٥ وما بعدها.

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

لقد أصبح هناك حاجة لتبني قوانين جديدة للتصدي للاستخدام المفرط للمعلومات المخزنة رقميا في الملفات القانونية وذلك لحماية حماية الأسرار المهنية، وذلك على الرغم من اعتقاد البعض أن التشريعات المتعلقة بالخصوصية لن تكون قادرة على مواكبة التقدم التكنولوجي المعاصر.

المطلب الرابع

تفعيل المحامي الذكي وأثره في النظام القضائي

أولاً: تطبيق الذكاء الاصطناعي في مجال المحاماة :

تشير بعض التجارب إلى الذكاء القانوني الاصطناعي المؤسس على قدرة تحليل متقدمة لكميات مهمة من البيانات المتعلقة بالدعاوى هو اليوم في مرحلة النمو والانتشار، وهذه الصورة للذكاء الاصطناعي يمكن أن تطبق في مجال الخدمات القانونية، وأن تحل محل المحامين في تأدية بعض المهام، وإذا كان الأمر لا يطرح إشكالات معقدة بالنسبة لكيفية الاستعمال وبالنسبة لبعض الإجراءات، فإن الأمر سيكون مختلف فيما يتعلق مثلاً بالسر المهني، ووسائل الاثبات أو المشكلات الناجمة عن القرصنة أو مشاكل التبليغ [١].

ولا يقتصر تطبيق الذكاء الاصطناعي على مجال المحاماة بل امتد إلى أدوات اكتشاف الوثائق والأحكام وملفات القضايا والشروح القانونية والتي تسمح

([١]) من أهم صور الذكاء القانوني الاصطناعي برنامج الرجل الألي - روس- المحامي الخارق الذكاء - الموضوع من قبل مجموعة طلاب من جامعة تورنتو الكندية بهدف الاجابة على اشكاليات قانونية معقدة محلية ودولية وبلغاتً مختلفة، علما أن الاجابات المبهرة للبرنامج على الأسئلة القانونية المطروحة تأخذ شكل الاستشارة القانونية الكاملة نسبيا والمفهومة بشكل شبه كلي؛ وهذه التجربة مأخوذة عن الرجل الآلي واتسن Watson الأميركي الجنسية وهو برنامج معلوماتي للذكاء الاصطناعي تم خلقه من قبل إحدى الشركات الأميركية IBM بغية الاجابة عن الأسئلة بأسلوب لغوي طبيعي وليس الكتروني معلوماتي. لمزيد من التفاصيل انظر:- خالد علي: التقاضي إلكترونيًا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقا للقانون ١٤٦لسنة ٢٠١٩، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، القاهرة، يناير ٢٠٢١، صـ١٧.

للمحامي بتحديد المصدر المناسب الذي يحتاجه لبناء قضيته، وبشكل أكثر نجاحاً من البشر غالبًا [١] لقد بدأت هذه البرامج تغيّر طريقة إجراء الأبحاث القانونية وتؤثر على المساعدين القانونيين، بل وسوف تؤثر على الخريجين الجدد من كليات القانون أيضًا.

ثانيًا: متطلبات تفعيل المحامي الذكي :

هناك عدة متطلبات من ضرورة وجودها لتفعيل المحامي الذكي أو نظام المحامي الاليكتروني، يأتي في مقدمتها مدى الاستعداد لدى المحاميين أنفسهم من حيث التأهيل الشخصي والتجهيز بالأدوات اللازمة لمكاتبهم مثل الحواسيب، وما يتبعها من ماسحات ضوئية وآلات للطبع وكاميرات والاشتراك في شبكة الانترنت، وفي المواقع القانونية باعتبار أننا مقبلون ولا شك على التعامل مستقبلاً بالتكنولوجيا الحديثة مع المحاكم الاليكترونية[٢].

ثالثًا: تجارب بعض الدول نحو تفعيل المحامي الذكي :

أ- التجربة الإمارتية :

تعتبر دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول التي قامت بتفعيل المحامي الذكي لممارسة مهنة المحاماة أمام المحكم الاليكترونية لتطبيق التقاضي عن بعد، كما أنها تعتبر من أوائل الدول في تطبيق نظام المحامي الذكي ، حيث أطلقت وزارة العدل الامارتية، نظام المحامي الذكي، حيث يوفّر استشارات قانونية إلكترونية مجانية لأفراد الجمهور على مدار الساعة، ورفع القضايا مجاناً لغير القادرين، ويقدّم العديد من الخدمات القضائية للمحامين[٣]، فضلاً عن إمكانية تقديم

(١) على سبيل المثال، أعلنت شركة جي بي مورجان في عام ٢٠١٩أنها ستستخدم برنامجاً يسمى "Contract Intelligence" (أو كوين COIN)، وهو قادر خلال ثواني معدودة أن يؤدي مهام تدقيق الوثائق التي تتطلب عادة من المساعدين القانونيين حوالي ٣٦٠,٠٠٠ ساعة.

(٢) يراجع: محمد محمد الألفي، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، صـــ٢٧.

(٣) يوفّر النظام العديد من الخدمات للمحامين، حيث يستطيع المحامي الاطلاع على بطاقته الإلكترونية والاطلاع على بياناته كافة، من خلال الملف الشخصي من خلال لوحة تحكم ذكية

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

شكوى ضد أي محامٍ، وهو متاح على المتصفحات والأجهزة الذكية كافة، يؤمن باقة من الخدمات الإليكترونية للمحامين وأفراد المجتمع، بحيث يوفر الوقت والجهد للمحامي من خلال تقديم الطلبات إليكترونيًا ومتابعتها من خلال النظام الذي يُعد منصة تواصل فعالة بين المحامي ووزارة العدل، ويساعد في تسهيل إجراءات تنفيذ الخدمة[١].

ويتيح النظام خدمات تقييم المحامين، من خلال نوعين من التقييم، وهما التقييم العام من قبل الجمهور والتقييم الخاص من قبل القضاة، حيث يستطيع أي شخص يملك حساباً في النظام تقييم المحامي، وهذا التقييم يؤثر في التقييم العام للمحامي، أما بالنسبة للتقييم الخاص بالقضاة، يستطيع مدير النظام إرسال استبيان إليكتروني إلى القاضي لتقييم أداء المحامي عبر الإيميل، ويمكن للقاضي الردّ على الاستبيان

يستطيع من خلالها، الوصول إلى كل بياناته الشخصية وتحميلها، وإدارة الملف الشخصي الإلكتروني، والوصول إلى كل الطلبات المقدمة ومعرفة حالتها، والردّ على متطلبات وزارة العدل، والوصول إلى معلومات الدفع الإلكتروني بالرّبط مع بوابة الدفع الإلكتروني لوزارة المالية. كما يوفّر النظام مساعداً ذكياً للمحامي لتذكيره بمواعيد تجديد الاوراق الهامة قبل انتهائها، و تحميل الأوراق الثبوتية عند انتهاء صلاحيتها، والردّ على الطلبات غير المنجزة،، وإرسالها الإشعارات عبر البريد الإلكتروني.

(١) يتيح النظام للجمهور إمكانية التسجيل والحصول على حساب شخصي ولوحة تحكم تمكنه من تقديم الطلبات ومعرفة حالتها والتواصل مع النظام يمكن للمستخدم العام الاستفادة من العديد من الخدمات، منها البحث عن محامٍ حسب الدرجة والإمارة، والبحث عن محكمة والفلترة حسب الإمارة. كما يوفّر عبر خدمة «مستشار أونلاين»، منصة للتواصل بين المحامين والجمهور للإجابة عن استفساراتهم القانونية على مدار الساعة، حيث يقوم المحامي بالتسجيل في الخدمة، ويدخل المستخدم العام إلى النظام، ويختار المستخدم المحامي، بناءً على معلوماته وخبرته المتوافرة، ويتم التواصل عبر النظام بين المحامي والمستخدم، ويجيب المحامي عن استفسارات المستخدم القانونية. ومن خلال خدمة «قانوني في عونك»، يوفّر النظام إمكانية تقديم الخدمات القانونية لغير القادرين على الدفع، حيث يقوم المحامي الراغب في المساعدة بالتسجيل في الخدمة، ويقوم المستخدم بتعبئة طلب قانوني في عونك، ويرفع المستخدم كل متعلقات القضية ومعلوماتها، ويختار النظام المحامي المناسب، وعند موافقة المحامي، يتم إرسال كل معلومات القضية إليه، ويتم إبلاغ المستخدم طالب الخدمة باسم المحامي. كما يوفّر النظام خدمة ندب محامٍ في قضية، حيث تمكّن الموظفين في النيابات من إجراء عمليات الندب من خلال حساب موظف يتم الدخول من خلاله إلى النظام، ويمكن للمحامي الاطلاع على كل قضايا الندب ومعرفة حالة كل منها.

إليكترونيًا عبر النظام، وإبداء رأيه الذي يضاف إلى رأي بقية القضاة، ويمكن لمدير النظام الاطلاع على هذه الاستبيانات ومعرفة نتيجة كل منها والحصول على ملاحظات القضاة حول كل محام[١].

ب – المحامي الذكي في فرنسا :

بدأ العمل في إنشاء التقاضي الإليكتروني في فرنسا من منتصف عام ٢٠٠٧م، حيث تم إبرام اتفاق بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين حول الاتصال الإليكتروني بين المحاكم والمحامين[٢]، ويظهر دور المحامي الذكي في فرنسا بوضوح فى تطبيقات القضاء الإداري الإليكتروني الفرنسي بشكل خاص، ومن خلال مروره بمراحل عدة[٣] حيث شهدت فرنسا تطوراً هائلاً في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نطاق التقاضي، الذي جاء إثر طرح مشروع

(١) أكدت وزارة العدل الامارتية أن نظام «المحامي الذكي» يؤمن اللبنة الأساسية للوصول إلى رقمنة العمل القانوني بالكامل، ويؤسس لإمكانية الرّبط مع بقية الجهات القانونية والمحاكم وشفافية الوصول إلى البيانات وسهولة التواصل مع الجمهور. لمزيد من التفاصيل انظر:- أحمد عابد، أطلقته «العدل» ويوفّر خدمات إلكترونية للمحامين والجمهور، «المحامي الذكي» يترافع مجاناً ويقدّم استشارات قانونية على مدار الساعة، الامارات اليوم، أبوظبي،٢٠٢٠/٢/١٧

(٢) من خلال وضع شبكة اتصال بين الطرفين، حيث يتم تزويد المحاكم والمجالس القضائية بجهاز المسح الضوئي ونظام الرقمنَة لتمكين المحامي من الاطلاع على الملف ومتابعة الإجراءات وإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المتعلقة بالوثائق والإجراءات مع كتابة الضبط دون أن ينتقل إلى مبنى المحكمة. لمزيد من التفاصيل انظر:- ليلى عصماني: نظام التقاضي الإلكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مرجع سابق، صـ٢٢١-٢٢٢.

(٣) بدأ العمل في فرنسا عام ١٩٩٩م على تنفيذ التقاضي الإداري الإلكتروني، من خلال إطلاق مشروع يتعلق بالقضايا التي تعرض على مجلس الدولة الفرنسي، والذي يعرف بنظام (المنتيل)، وينصب فقط على التبادل الإلكتروني للمذكرات القانونية بين المحامين. ومن جهة أخرى مشروع يتعلق ببعض القضايا المتبادلة بين المحافظة والمحاكم الإدارية وخاصة قضايا الأجانب.
تم طرح برنامج البريد الإلكتروني عام ١٩٩٩م كبديل لنظام (المنتيل) بحيث يستطيع أطراف الدعوى من خلال رقم تعريفي ورقم ملف الدعوى – يحصلون عليه بالبريد الإلكتروني - بمتابعة قضاياهم في جميع مراحل الدعوى. وقد بدأ تطبيق هذا النظام بصورة فعلية عام ٢٠٠٤م، وذلك أمام بعض المحاكم الإدارية في مدن فرنسا.

برنامج البريد الإلكتروني، ومشروع اختبار الإجراءات عن بعد أمام القضاء الإلكتروني[١]، واللذان كانا لهما الأثر في التقاضي في فرنسا بشكل عام وعمل المحامي الذكي بشكل خاص .

ج – التجربة المصرية :

أتاح المشرع المصري التقاضي الاليكتروني لأول مرة في مصر بموجب النصوص المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية[٢] لتشهد مصر أول منصة تقاضي

(١) أصدر مجلس الدولة الفرنسي عام ٢٠٠٣ تقريرا بعنوان (تطبيق الإجراءات عن بعد أمام القضاء الإداري) يبين فيه أهمية الانتقال نحو لامادية الإجراءات القضائية، نظراً لأهمية استخدم التكنولوجيا لأطراف الدعوى، ولتطوير عمل المحاكم الإدارية كما بين التقرير الصعوبات التي قد تواجه هذا التحول، من حيث مسألة التوقيع الإلكتروني لأطراف الدعوى، وأمن وسرية المعلومات عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى ازدحام العمل أمام قلم كتاب المحاكم الإدارية. ومع وجود صعوبات بسبب التحول، من حيث مسألة التوقيع الإلكتروني لأطراف الدعوى، وأمن وسرية المعلومات عبر شبكة الإنترنت، إضافة إلى ازدحام العمل أمام قلم كتاب المحاكم الإدارية. لمزيد من التفاصيل انظر كلا من:- موسى شحادة: الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق القانونية الاقتصادية، العدد (١)، القاهرة ،٢٠١٠،صـــ٥٧١، ماجد أحمد صالح العدوان، التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني "دراسة مقارنة"، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، امارة العين، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠، صـــ٩٤-٩٥.

(٢) المحاكم الاقتصادية: هي نوع من المحاكم المتخصصة، تختص نوعيا ومكانيا بنظر منازعات قوانين محددة، تم استحداثها وإنشائها بموجب القانون رقم ١٢٠لسنة ٢٠٠٨الخاص بإنشاء المحاكم الاقتصادية، وقد تم العمل بهذا القانون اعتبارا من الأول من أكتوبر سنة ٢٠٠٨،وتم تعيين مقر محكمة الاسكندرية الاقتصادية بموجب قرار السيد وزير العدل رقم ٨٦٠٣ لسنة ٢٠٠٨والخاص بتحديد مقار المحاكم الاقتصادية على مستوى الجمهورية. وتوجد في مصر حتى الآن ثماني محاكم اقتصادية، تقع مقارها – وفقا لقرار وزير العدل رقم ٨٦٠٣ لسنة ٢٠٠٨وتعديلاته – في الأماكن التالية: ١- محكمة القاهرة الاقتصادية. ٢- محكمة الإسكندرية الاقتصادية. ٣- محكمة طنطا الاقتصادية.= =٤- محكمة المنصورة الاقتصادية. ٥- محكمة الإسماعيلية الاقتصادية. ٦- محكمة بنى سويف الاقتصادية. ٧- محكمة أسيوط الاقتصادية. ٨- محكمة قنا الاقتصادية. لمزيد من التفاصيل انظر: خالد علي، التقاضي إلكترونيًا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقا للقانون ١٤٦لسنة ٢٠١٩، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، القاهرة، يناير ٢٠٢١، صـــ٢٣.

اليكترونية يتم إنشاؤها على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، كما سعى المشرع المصري لتعظيم استخدام وسائل التكنولوجيا الرقمية من خلال العديد من التشريعات التي يمكن اعتبارها البنية التحتية القانونية للتحول الرقمي في القطاعات الحكومية المصرية والتي منها قطاع العدالة، والتي من ضمنها القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم وسائل الدفع غير النقدي[١]، كما كان هناك تجربة المحاكمة عن بعد في القضاء الجنائي عن طريق تقنية الفيديوكونفرانس بعد صدور قرار النائب العام بتشغيل تطبيق تنفيذ الأحكام والمطالبة ببرنامج العدالة الجنائية تجريبياً في نطاق محافظة بورسعيد، وصدور العديد من القرارات التي تنظم تلك التجربة.

– آلية التقاضي إلكترونيًا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية :

تعتبر آلية التقاضي الإليكتروني أمام المحاكم الاقتصادية المصرية في مرحلة النشأة والتأسيس للتعامل الاليكتروني مع المحاكم الاليكترونية من جانب أطراف الدعوى، ووكلائهم، ويقصد بهم المحامين في نصوص المواد التي توضح آلية عمل المحكمة الاقتصادية، هذا إلى جانب عدم التخلي عن الشكل التقليدي للمحكمة بشأن انعقاد الجلسات عبر إلزام الخصوم بالحضور المادي – الجسدي– إلى قاعة المحكمة المختصة، ويتضح ذلك على النحو التالي:–

– إرسال الملف لهيئة المحكمة وتبادل الدفاع والطلبات :

أجاز المشرع المصري في التقاضي عن بعد من خلال المحكمة الاقتصادية للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإليكتروني عبر الموقع الإليكتروني المخصص لذلك، ثم

(١) والذي ألزم سلطات الدولة ومقدمو الخدمات العامة من أشخاص اعتبارية عامة ومنشآت وغيرها بإتاحة كافة وسائل الدفع الإلكتروني الممكنة للجمهور، وغيره من التشريعات الأخرى، كما صدرت كذلك العديد من القرارات الوزارية بشأن تحصيل المستحقات الحكومية والضريبية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني، أنظر: خالد علي، التقاضى إلكترونيا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقا للقانون ١٤٦لسنة ٢٠١٩، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، القاهرة، يناير ٢٠٢١، صـ١٨.

يمنح المدعى عليه رقم (كودي) للدخول على أيقونة القضية على الموقع الإليكتروني للمحكمة، والاطلاع على ما بها من أوراق ومستندات، ليستطيع تقديم ما يشاء من دفاع ودفوع وطلبات ومستندات، أو الدخول إلى قاعة المحكمة الافتراضية على الموقع في الأوقات والمواعيد المحددة لهذا الغرض إذا عقدت الجلسة اليكترونيًا، ليصبح موقع الدعوى الإليكتروني بمثابة ملف الدعوى الذى يحوي كافة ما قدمه الخصوم من أوراق وطلبات ومستندات ومذكرات، ليتم تبادلها بالشكل الاليكتروني المبسط بدلاً من تبادلها ورقياً[١].

- التنظيم الإلكتروني لم يمنع إمكانية انعقاد الجلسات بالشكل التقليدي.

أتاح المشرع للقضاة إمكانية عقد الجلسات بالشكل التقليدي عبر إلزام الخصوم بالحضور الجسدي إلى قاعة المحكمة المختصة، كما أتاح إمكانية عقد الجلسات إلكترونيا على موقع المحكمة الالكتروني للمحكمة، حيث تتجه إرادة المشرع إلى السماح باستخدام وسائل تقنية المعلومات في عقد جلسات المحاكمة أو سماع الشهود أو غيرها من وإجراءات التقاضي وذلك باستخدام الاتصال بالفيديو عن بعد أو غيره من وسائل الاتصال الالكترونية، وقد كشفت المادة ١٣ من التعديل عن هذه الإرادة عندما أوضح في التعريفات المشرع في التعريفات أنه يقصد بسير الدعوى الكترونيا مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونًا عبر الموقع الاليكتروني المخصص لهذا الغرض، بما يوضح أن المشرع أتاح سير الدعوة ومباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونًا عبر الموقع الإليكتروني المخصص لهذا الغرض[٢].

لكنه أيضًا أتاح الطريق التقليدي في المادة ١٥ من التعديل عندما نص على (بعد إيداع الدعوى إلكترونيًا، يقوم قلم الكتاب بإرسال ملف الدعوى إلكترونيا إلى هيئة

---

(١) يراجع: د. على بركات، استخدام التقنيات الحديثة أمام المحاكم الوطنية ومدى تعارضه مع ضمانات التقاضى، بدون دار نشر،٢٠١٦، صـ١٦٠.

(٢) المادة ١٣ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل ١٤٦ لسنة ٢٠١٩.

التحضير بالمحكمة الاقتصادية، ويتولى قاضى التحضير مباشرة أعمال التحضير والوساطة المنصوص عليها في القانون، وله في سبيل ذلك تكليف أطراف الدعوى بالمثول أمامه متى رأى حاجة لذلك) [١]، مما يفيد أن المشرع أتاح للقاضي عقد الجلسة بمقر المحكمة وإلزام الخصوم بالحضور لمبنى المحكمة، متى رأى الحاجة لذلك.

ثم جاءت المادة ١٩ من ذات القانون أجازت للخصوم إيداع المذكرات وتقديم المستندات وإبداء الدفاع، والطلبات والاطلاع على أوراق الدعوى بالطريق الإليكتروني عبر الموقع الإلكتروني المخصص لذلك بما يفيد أنها لم تمنعهم من تقديمها بالطريق التقليدي [٢].

لذلك نجد المادة ٢٠ من ذات التعديل تجيز للقاضي، إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة أن يطبق نص المادة ٨٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، والمتعلقة بشطب الدعوى، وإذا أقيمت الدعوى بالطريق الإليكتروني، جاز لقلم الكتاب إعلان الخصوم بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة بذات الطريق[٣].

ومن ثم، فإن القواعد التي تبناها المشرع لم تضع التقاضي الاليكتروني في مواجهة التقاضي التقليدي وكأن كل منهما ينفي الآخر ويعارضه، بل اختار المشرع تحقيق العلاقة التكاملية بينهما بما يفيد الخصومة، ويساعد المحكمة وكل أطرافها في السير فيها، لذلك نص المشرع على إتاحة رفع الدعوى إلكترونيا والسير فيها إلكترونيا، مع إمكانية عقد جلسات القضية داخل مقر المحكمة بصورة علنية في المواعيد المحددة لها، والتي تم إخطار الخصوم بها الكترونيًا، كما أن التنظيم الذى

(١) المادة ١٥ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل ١٤٦ لسنة ٢٠١٩
(٢) المادة ١٩ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل ١٤٦ لسنة ٢٠١٩
(٣) المادة ٢١ من قانون المحكمة الاقتصادية بالتعديل ١٤٦ لسنة ٢٠١٩

تبناه المشرع لا ينفي حق المحكمة، وحق كل خصم في إلزام الطرف الآخر بتقديم أصول المستندات التي سبق وأن تم إيداعها وتبادلها إلكترونيًا، كما لا ينفي حق المحكمة وحق كل خصم في المطالبة بالمثول الشخصي للخصم الآخر لسماع أقواله أو لإلزامه بتقديم ما تحت يده من مستندات، أو بسماع الشهود أو مناقشة الخبير أو الاستجواب في جلسة مواجهة في حضور كل الأطراف، كما لا تنفي أيضًا التزام كاتب الجلسة بتدوين كل ما يدور فيها في محاضر رسمية مكتوبة بخط اليد أو على جهاز الكومبيوتر [١]، بل نجد المشرع في التقاضي التقليدي أمام المحاكم الاقتصادية فتح الباب من خلال هذا التعديل للاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لإتمام اعلانات الخصوم[٢]، ليؤكد على نظرته التكاملية بين القضاء التقليدي والقضاء الاليكتروني.

د- التجربة المغربية :

نصَّت الفقرة الاخيرة من المادة ٣٥ في القانون رقم ٢٨لسنة ٢٠٠٨ المغربي المنظم لمهنة المحاماة على امكانية انشاء المحامي موقع الكتروني عبر شبكات المعلومات الانترنت بهدف توفير خدمات قانونية عبر الانترنت و لمواكبة التطورات الرقمية، و كذا المساهمة في مشروع رقمنة قطاع العدالة المغربي بما فيها المحكمة الرقمية، كما تمكن للمحامي الذكي أن يقوم بعملية اشهار خدماته عبر الانترنت في اطار تقاليد المهنة والقانون المنظم للمحاماة، ويمكن اعتبار أن هذا النص هو بداية تأسيس لعمل المحامي الاليكتروني الذي يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة.

---

(١) يراجع: د. على بركات، استخدام التقنيات الحديثة أمام المحاكم الوطنية ومدى تعارضه مع ضمانات التقاضي، مرجع سابق، صـ١٦٠.

(٢) المادة ٨ مكرر أ من قانون المحاكم الاقتصادية ١٤٦لسنة ٢٠١٩

المطلب الخامس

أثر تفعيل المحامي الذكي على مهنة المحاماه ومرفق القضاء

إنَّ تحقيق العدالة الإجرائية بفاعلية في ظل القضاء الرقمي، يقتضى تطبيق نظام المحامي الذكي، مما يساهم في المقام الأول في تحقيقها من خلال عدم اضطرار المتقاضون إلى تحمل مشاق التوجه إلى مقار المحاكم والتنقل بين قاعاتها ودهاليزها، فمن خلال الميزات التي يحققها العمل بهذا النظام، تتحقق العدالة الناجزة في أسرع وقت وبجهد ونفقة أقل في ظل ما يشهده العالم المعاصر من ثورة علمية تقنية فاقت كل التصورات وخاصة في مجال الاتصالات.

فنظام المحامي الذكي يحقق العديد من المزايا والفوائد، منها ما يرجع إلى مهنة المحاماة باعتبارها القضاء الواقف الشريك في تحقيق العدالة، ومنها ما يرجع إلى مرفق القضاء، وهذا ما يتم تناوله في الفروع الآتية:

الفرع الأول

أثر تفعيل المحامي الذكي في تطوير مهنة المحاماة (القضاء الواقف)

أحدثت التطورات التكنولوجية في مجال المعلومات وإدخال الكمبيوتر نقطة تحول في تاريخ الحضارة الإنسانية، فلقد أحدثت تغييرًا جذريًّا في جميع مجالات النشاط البشري، وأدى ذلك إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية وجودة الإنتاج في كل مناحي الحياة، حيث أدى الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات من قبل مؤسسات متنوعة في جميع أنحاء العالم إلى تعزيز الكفاءة والفعالية والاستخدام الأمثل للموارد، وإن المحاماة كغيرها من المجالات التي تتسارع وسائل تطويرها بتطور المجتمع، ولابد من مواكبة هذه التطورات والمستجدات والمتغيرات التي يشهدها العالم للتفاعل معها بإيجابية والتعاطي معها واستيعابها والتفاعل معها، وتبعا لارتباط القانون الذي يعد

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

أداتها الأساسية بالتكنولوجيا، فقد صارت خصائصه تساعد على الرجوع إلى الخبراء وإشراكهم في وضعه وتأويله وتطبيقه، كما أفرزت تخصصات واضحة في نطاق المهن القضائية والعمل الفقهي والتدريس الجامعي، ودفعت القانونيين والمهتمين الآخرين إلى التعاون الطبيعي مع المختصين في المجال التقني، بحيث صارت قدرة القانون على التأقلم مع التطورات التكنولوجية تتسم بحيوية واضحة.

حيث يتيح لنا التقدم التكنولوجي الآن معالجة المعلومات القانونية وتخزينها واستردادها وإبلاغها بأي شكل قد تتخذه، دون تقييد بالمسافة والوقت والحجم تضيف هذه الثورة قدرات جديدة هائلة للذكاء البشري وتشكل موردًا يغير طريقة عملنا معًا والطريقة التي نعيش بها معًا [١].

ولعلَّ من أهم ميزات تطبيق نظام المحامي الذكي القضاء على الشكلية الإجرائية من خلال تبسيط إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا، وهو ما يتضح من خلال الآتي:

١- يستطيع المحامي الذكي أن يتواجد اليوم في جميع أنحاء العالم ويعطي استشاراته عبر شبكة الإنترنت [٢]، فأهم ما يميز النظام الإجرائي للمحامي الذكي هو عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات، حيث تتم الكترونيًا دون استخدام الأوراق وهو ما يتفق مع الغرض من تطبيق هذا النموذج [٣]، وهذا ما تمتاز به

---

(١) يراجع: مارتن بنجامين –وأخرون: أوروبا ومجتمع المعلومات العالمي. توصية غير منشورة للمجلس الأوروبي. ٢٦ مايو ١٩٩٤.

(٢) ينظر: سيد أحمد محمود، دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨،صـ٣٠.

(٣) عرف قانون تنظيم الاتصالات المصري رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ في مادته الأولى شبكة الاتصالات بأنها النظام أو النظم المتكاملة للاتصالات شامله ما يلزمها من البنية الأساسية كما عرفت الاتصالات بأنها أي وسيله أو استقبال الرموز أو الإشارات أو الرسائل أو الكتابات أو الصور أو الأصوات وذلك أيا كانت طبيعتها سواء كان الاتصال سلكياً أو لاسلكياً، وعرف الاتحاد

التكنولوجيا الحديثة في من التطوير وتوفير سبل الراحة للبشرية، ومن أبرز هذه التطورات التكنولوجية، ما يتعلق بعالم الاتصالات الحديثة، مما كان سبباً في اختصار الوقت والجهد للكافة دون قيود الزمان والمكان، مما يساهم في تحقيق العدالة الإجرائية بين المتقاضين [١].

وبذلك يتم تجاوز مشكلة البعد الجغرافي بين الدول والمدن وتكاليفها الباهظة [٢]، وتلافي ما ينتج عن التأجيل وإجراءات التقاضي المعقدة والطويلة من خلال في منظومة لإقرار العدالة. وهذا كله يؤدي إلى اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وتقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم[٣].

٢- يغلق التقاضي عن بعد أبواب التخلف عن حضور جلسات المحاكمة ويقطع الطريق على أساليب المماطلة وافتعال الخصم الأعذار لكسب الوقت، ويقلل تكدس الدعاوي القضائية ويحد من بطء التقاضي.

٣- في ظل العمل بنظام المحامي الذكي لا حاجة إلى الانتقال إلى المحكمة لحضور جلسات المرافعة والاطلاع على قرارات المحكمة أو الحكم الصادر في

الدولي الموصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٨١ الاتصالات بصورة عامة بشكل نقل أو بث أو التقاط العلامات والإشارات والكتابات والصور والأصوات أو التخابر بأي شكل من الإشكال سواء كان سلكياً أو لاسلكيا أو مرئيا أو بوساطة أي من الأنظمة المغناطيسية الكهربائية الأخرى.

(١) يراجع: د/ سحر عبدا لستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، صـــ٥٣.

(٢) ينظر: صفوان محمد شديفات، "التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية الدراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٥، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، ص ٣٥٣.

(٣) ينظر: محمد عصام الترساوي، تداول الدعوى القضائية أمام المحاكم الالكترونية، مرجع سابق، صـــ ١٣، ليلى عصماني، نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، العدد الثالث عشر، ٢٠١٦، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، صـ ٢١٨.

الدعوى، ولا حاجة للسفر من بلد إلى آخر لحضور جلسات المرافعة، حيث تتم كافة إجراءات الدعوى، ابتداءً من تقديم وإعلان صحيفة الدعوى وحتى صدور حكم نهائي فيها، باستخدام وسائط الكترونية، جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الاتصالات الدولية، أو شبكة اتصال خارجي خاصة تقوم بعملية إرسال واستلام المستندات والوثائق دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة، كما يتم سماع الأقوال، وتبادل المذكرات بينهم، أو بين ممثليهم بالطريق الالكتروني .

كما أنَّ من شأن تطبيق هذا النظام تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور الفعلي لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى.

يتضح مما سبق أن عالم التكنولوجيا يؤثر ايجاباً على تطوير الملكة القانونية للمحامي والقاضي وينميها حتى يكون مواكباً للتطورات العلمية وما يتعلق منها باستعمال المعلومات بالاستفادة من الشبكة العنكبوتية[١] مع تمكين إطلاع المتقاضين ومحاميهم على موقف الدعاوى الخاصة بهم عبر وسائل الاتصال الحديثة وشبكة الإنترنت وهم في بيوتهم أو في مكاتبهم، والاستفادة من قاعدة المعلومات التشريعية والأحكام القضائية والاجتهادات القضائية ، بما يسهم – بلا شك – في تحقيق العدالة بصورة أكثر فاعلية وفي أسرع مدة زمنية وبأقل كلفة مادية .

(١) يراجع في هذا المعنى: د/ سحر عبدا لستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، صـــ٥١.

الفرع الثاني

أثر تفعيل المحامي الذكي على مرفق القضاء

أدى تطور المجتمع في جميع مجالاته نتيجة الثورة الإلكترونية وتأثره بالتقنيات الحديثة، الى أن يشمل هذا التطور مجال العمل القانوني بسبب ارتباطه الوثيق بالمستجدات الاجتماعية. وكان للعمل القضائي النصيب من هذا التطور. فطرحت في مجال الدراسات القانونية مصطلحات حديثة خاصة في مجال العمل القضائي ومنها المحامي الذكي ، والتقاضي الإلكتروني (التقاضي عن بعد)، والمحكمة الالكترونية، اذ ساهمت الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحقيق تغير جذري لجميع اجراءات التقاضي من نواح متعددة، نعرض لها على النحو التالي:

أولاً: تغير في ملائمة دور المحاكم :

مع ادخال التحول الرقمي فغالبًا ما يتم إهمال العنصر البشري في المؤسسات، وخاصة المؤسسات العامة، ومنها المحاكم التي تعتبر مؤسسات عامة مكونة من أفراد، والغرض منها هو إظهار وتطبيق المساواة أمام القانون، وحقوق الأطراف والرد بشكل صحيح على النزاعات والادعاءات ضدهم قدر الإمكان [١].

ويأتي التغيير في ملائمة دور المحاكم من خلال الانهاء على البيروقراطية التي تقف عائقاً لتحقيق العدالة والذي من أهم أسبابه التحول الرقمي ، ومن أهم أدواته تطور مهنة المحاماة وانتاج المحامي الذكى، والذي أثر على مرفق القضاء بأكمله من حيث كيفية التعامل معه، والذي انعكس بدوره على ملائمة دور المحاكم ذاتها في تحقيق دورها من تطبيق القانون والمساواة أمامه.

ومن منطلق مردود أثر تطبيق المحكمة الإلكترونية على المنظومة القضائية، تم تنظيم مؤتمر دولي في فينا من قبل الرابطة الدولية للقانون الإجرائي عام ١٩٩٩

(١) المحاكم باعتبارها مؤسسات (حية) وأماكن عمل، رئيس القضاة، أولسوب، ٢٠١٩ المشترك بين الفيدرالية والمحكمة العليا، منشورات المحكمة الفيدرالية، سيدني، أستراليا،٢٠١٩.

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

لدراسة أثر التكنولوجيا الحديثة والاتصالات على الإجراءات المدنية، حيث تم التأكيد علي أن تكنولوجيا المعلومات لن تساعد فقط في تبسيط وتحسين الوضع القائم في النظام القضائي وإجراءاته ولكنها ستحدث تغييرا جذريا ينعكس أثره على مرفق القضاء، ومن ثم تحقيق العدالة الإجرائية المنشودة [١].

ثانيًا: رفع قدرة توفير فرص للعدالة في محاكم البلدان النامية :

يوفر انخفاض تكاليف الاتصال والحصول على المعلومة القانونية والتعامل مع المستندات القانونية التي تسبب فيها تطور المحامي إلى محامي معلوماتي فرصًا هائلة لقضاء البلدان النامية للقيام بدورها في تطبيق العدالة، بطريقة أرخص، وبشكل مختلف، لأنه يتعلق بمنع التلاعب بالمعلومات والمعرفة ونقلها وتخزينها بالطريقة بدائية في المحاكم [٢] وذلك من خلال الاعتماد على تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والذي يعمل على القضاء على التحيّز، لاسيما في البلدان النامية والتي يتفشى فيها الفساد والرشوة.

ثالثًا: القضاء على التحيّز:

حيث تشير الإنجازات الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي إلى أنه بإمكان هذه التكنولوجيا أن تقوم بأكثر من مجرد التدقيق عبر كميّات كبيرة من البيانات؛ فهي قادرةٌ على تطوير مهارات إدراكيّة، والتعلّم من أحداثٍ وقضايا سابقة.

---

(١) مشار إلى المؤتمر لدى د/ سحر عبدا لستار إمام، انعكاسات العصر الرقمي على قيم وتقاليد القضاء، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر، صـــ٥٣.

(٢) يراجع: البنك الدولي في مقدمة لتسخير المعلومات من أجل التنمية - مقترح لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي على الموقع

http://www.worldbank.org/ html / fdp / telecoms /.harnessing / foreword.html

بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣

ويُفضي ذلك من دون شكّ إلى أسئلة عما إذا كان الذكاء الاصطناعي سيتمكن في يوم من الأيام من اتّخاذ قرارات أفضل من قرارات البشر، فالقرارات البشرية كافة تعتبر عرُضةً للتحيّز، كما تعاني الأنظمة القضائيّة من التحيّز اللاشعوري على الرغم من حُسن النوايا.

رابعًا: رفع كفاءة أعضاء السلطة القضائية :

مع التوسع المطرد في استخدام برمجيات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون بشكل عام والذي يعتمد على السوابق القضائية بشكل خاص، كان من اللازم التعامل مع تلك التقنيات بشكل ملائم والتي يعتمد عليها من قبل المحامي الالكتروني، بل واستخدام برامج تتعامل بشكل ملائم مع مشكلات مرفق القضاء التقليدية مثل زيادة عدد المتقاضين وبطء اصدار الأحكام وكثرة السوابق القضائية، ولقد كانت الصين من أوائل الدول التي تعاملت مع تلك المشكلات، فقد طلبت محكمة الشعب العليا في الصين من المحاكم المحليّة أن تستفيد من البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والشبكات العصبية الاصطناعية، إذ تهدف محكمة الشعب العليا إلى بناء أنظمة قضائيّة متوافقة مع التكنولوجيا، واستطلاع إمكانية استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لمساعدة القضاة والمتنازعين على حلّ القضايا، من خلال تطبيقٌ يُدعى "إنتيليجنت ترايل " الذي قام بالفعل على خفض أعباء عمل القضاة من خلال المساعدة على التدقيق عبر المواد وإعداد نسخ إلكترونيّة عن الملفات القضائيّة ومواد القضايا، لكن ما زال التركيز مُنصباً على مساعدة القضاة والوكلاء والمحامين بدلاً من الحلول مكانهم[١].

(١) تتمتّع الصين بنظام قانون مدني يستخدم السوابق القضائية من أجل تحديد نتيجة المحاكمات. ووفقاً لشركة "نورتون روز فولبرايت" القانونية، فليس مستغرباً توجه النظام القضائي إلى الذكاء الاصطناعي مع وجود ١٢٠ ألف قاضٍ فقط للتعامل مع ١٩ مليون قضيّة في العام، و في هذا السياق (قال تشو كيانج، رئيس محكمة الشعب العليا) الذي يؤيد اعتماد الأنظمة الذكيّة، "من شأن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي أن يزود القضاة بموارد مذهلة، إلّا أنّه غير قادرٍ على الحلول مكان 'خبرة' القضاة".

كما يمكن أن تساعد البرامج الذكية القضاة في استرداد المعلومات القانونية، وتوجيههم لجمع الأدلة ومراجعتها بشكل شامل وفقًا لمعيار الأدلة، وحتى التنبؤ بنتائج الحكم وإنشاء مستندات الحكم يستجيب معها تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي إلى حد ما لتوقعات الموظفين القضائيين والجمهور للعدالة الذكية، بما يمكن أن يؤدي تطبيق منتجات الذكاء الاصطناعي القضائي إلى تحسين كفاءة المحاكمات، وضمان جودة القضايا، وتوحيد نطاق الفصل في القضايا.

خامسًا: التأثير على محاكم الجنح والمخالفات :

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا أكبر في سياق المحاكمة، حيث أعلنت سنغافورة مؤخرًا عن برنامج تكنولوجيا محاكم الذكاء الاصطناعي، والذي سيشمل اتخاذ قرارات الذكاء الاصطناعي لبعض الجنح الصغيرة، وقد اعتمدت الصين أيضًا الذكاء الاصطناعي في محاكمها في مقاطعة لياونينغ، أطلقت المحاكم روبوتًا يسمى " Heping Fabao" يقدم المشورة القانونية للمواطنين على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، كما تم تقديم مراجعة الحالة المستندة إلى الذكاء الاصطناعي، حيث يحلل البرنامج القضايا، ويبرز القضايا المتعلقة بالأدلة، وينظر في القضايا الواقعية والقانونية المماثلة لصالح القاضي أدى هذا البرنامج حتى الآن إلى إلغاء أكثر من ٣٠ إدانة جنائية.

سادسًا: التغير المتوقع في اجراءات سماع الشهادة والاستجواب والمواجهة :

تعتبر جلسات الاستماع الرقمية مهمة للغاية في هذا الصدد، لاسيما للمحامي الذكي والذي لديه دراية معقولة في التعامل مع وسائل الاتصال الحديثة، فهناك خطط لطرح جلسات الاستماع الرقمية كموقف افتراضي، وهناك مجال لتقديم خيار عقد بعض جلسات الاستماع الرقمية، والخصوم لديهم بالفعل القدرة على الظهور عن بعد، في المحكمة عبر الإنترنت للمحكمة المختصة بنظر الدعوى، وذلك مما سيؤثر بشكل كبير على القواعد التقليدية

والضمانات التي وضعها المشرع لحماية الخصوم أثناء المواجهة، حيث يقتضي مبدأ المواجهة بين الخصوم أثناء انعقاد جلسات المرافعة وجوب اعلام الخصم بالإجراءات المتخذة إثناءها من قبل الخصم الآخر، وإعلامه بموعد ومكان الجلسة حتى يتسنى له الحضور [١]، ويقع على الطرفين استخدام حقه في حضور الجلسة بنفسه، أو من يمثله دون محاولة النيل من خصمه، سواء من خلال النيل منه نفسياً عن طريق التنمر بوسيلة أو بأخرى[٢] أومن خلال عدم الحضور لإطالة أمد النزاع.

مما يتوقع معه أن يتم ادخال تعديلات على قانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون الإجراءات الجنائية كلً حسب نطاق اختصاصه، بل لا يستبعد أن يمتد ذلك إلى عملية التحقيق في الدعاوى الجنائية ذاتها ، لا سيما في مرحلة جمع الاستدلالات والتحقيق الذي تجريه النيابة العامة .

إنَّ أكثر ما يمكن أن يدعوا للقلق ، هو أنه لن يكون لدينا محامون يفهمون الخوارزميات والذكاء الاصطناعي جيداً بما يكفي لمعرفة الأسئلة التي يجب طرحها، ولا قضاة يشعرون بالراحة الكافية مع هذه التقنيات الجديدة للحكم في القضايا التي تشملهم، وفي ضوء هذه المخاوف ، أصبح من الواضح بشكل متزايد أن كليات الحقوق والشريعة والقانون عليهم إعداد محامي الغد لاستخدام التكنولوجيا الجديدة، وهذا قد لا يكفي، بل نحتاج أيضاً إلى مستشارين وقضاة ممارسين يفهمون الخوارزميات والذكاء الاصطناعي بشكل معقول وذلك للقيام بدورهم في تطبيق ونشر مبادئ العدالة والمساواة بين المتقاضين .

وبذلك يتضح مما سبق أبعاد الدور الذي يؤديه المحامي الذكي في تحقيق العدالة الإجرائية، وكفالة حقوق المتقاضين، من خلال تبسيط إجراءات التقاضي والحرص على تعزيز ثقة المواطنين في القضاء، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المراكز القانونية وحفظ وحماية الحقوق .

(١) يراجع: د. محمد سعد الشرقاوي: مبدأ حسن النية الاجرائية في قانون المرافعات المدنية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، شبين الكوم،٢٠١٥،صـ١١.

(٢) وقد جرم المشرع المصري التنمر على المعاق حيث جاءت المادة ٥٠ مكرر من القانون ١٠لسنة ٢٠١٨ والتي تنص على أن عقوبة التنمر على ذوي الهمم بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد عن ١٠٠ ألف جنيه أو بهاتين العقوبتين.

٤- أثر التكنولوجيا على علاقة المحامي الذكي بالمحكمة الالكترونية

الخاتمـــة

أولاً: النتائج:

١- تنبئ التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا بتغير في طبيعة مهنة المحاماة، ليتحول المحامي التقليدي الى المحامي الذكي حتى يستطيع ممارسة مهام مهنته وفقاً للشكل الجديد للمحكمة والتي أصبحت محكمة الكترونية حتي تلائم طبيعة التقاضي عن بعد، كما أنه في مرحلة ما سوف تحل التكنولوجيا محل المحامين، وأن العمل القانوني سيتم بواسطة برنامج الكتروني أو روبوت، وأن التكنولوجيا ستكون في خدمة القانون، ولذلك سنكون في احتياج إلى المزيد من المحامين المؤهلين للتعامل مع التكنولوجيا، والذين يفهمون الآثار القانونية والأخلاقية والتقنية لاستخدام التطورات التكنولوجية الحالية والمستقبلية.

٢- يُعدُّ تطبيق التكنولوجيا في مجال القانون الإجرائي، توفير للسرعة في اتخاذ الإجراءات، فمع استخدام الذكاء الاصطناعي، سيكون من الممكن الحصول على أداة غير مسبوقة ودقيقة للغاية للعمل القانوني، ومن جهة أخرى سوف تتزايد التحديات بسبب تغير شكل المحكمة التقليدي إلى الشكل الالكتروني لتلائم احتياجات التقاضي عن بعد، والتي نتج عنها تغيرات إجرائية و تأثيرات على ضمانات المحاكمة نفسها، وانعكاس ذلك على دور المحامي في أداء مهام مهنته في حماية حقوق موكليه والدفاع عنهم، والتحول نحو المحامي الذكي للتعامل مع المحكمة الاليكترونية، ومن جانب آخر هناك تحديات أخرى من حيث استخدام الذكاء الاصطناعي والبرمجيات لتصبح محامياً الكترونياً، ولتكون بديلاً عن المحامي التقليدي، بالإضافة للتأثيرات التي أصابت الأخلاق المهنية والقانونية بسبب طبيعة التعامل بين المحامي وموكليه عن بعد بواسطة شبكات التواصل الاجتماعية، والتي أصبح لها حدود جديدة، لا يمكننا أن نغفل عنها.

٣- لقد أصبحت عملية التحول الرقمي للمحامي أكثر أهمية بسبب التأثير الذي يحدث في القطاع القانوني، والذي يمكن نسبته إلى التطورات التكنولوجيا المتلاحقة، هذا إلى جانب استعداد شركات البرمجيات العالمية لتقديم برمجيات في مجالات لا نتخيلها ومنها المجال القانوني الإجرائي وبتكاليف أقل من تكاليف العنصر البشري، فهناك سوق على الإنترنت يتوسع كل يوم، ومع تقدم

الثورة الرقمية فسيكون هناك وصول سريع ومتزايد لعدد أكبر من المستخدمين طالبي الخدمات القانونية، لذلك يجب التفكير في التعديلات التي يمكن إجراؤها على المناهج الجامعية لمواكبة تلك التغيرات، حيث سيكون من المفيد تضمين موضوعات التكنولوجيا المطبقة على القانون، لإنشاء طريقة جديدة لدراسة القانون للأجيال الجديدة.

٤- إنَّ التكنولوجيا تسبق القانون بشكلٍ شبه دائم والقانون يسعى غالبًاً إلى مواكبتها أو ملاقاتها من أجل أن ينظم أثارها، وقد يُخطئ القانون أحياناً إذا سعى إلى أن يلجم التكنولوجيا ، لأنه سرعان ما يتبيّن له أن هذه الأخيرة قد تجاوزته من جديد، فيعي القانون أن دوره ليس أبداً وقف التطور العلمي بل على العكس دوره هو في أن يجتهد لكي يؤنس تطبيقاته .

ثانيًا: التوصيات :

١- وضع سياسة معلوماتية بتحقيق الوعى المعلوماتي للمحامين بمحو الأمية الإليكترونية لديهم، مع ضرورة الاهتمام باستخدام التكنولوجيا في ادارة مكاتب المحاماة، ومحاولة تبنيها تدريجيًا حتى لا يتم الاصطدام بها مستقبلًا .

٢- استحداث مادة جديدة عن القانون والتكنولوجيا والوعي المعلوماتي يكون محورها التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في العمل القانوني الإجرائي والقضائي في المرحلة الجامعية وبرامج الدراسات العليا في كلية الحقوق .

٣- تفعيل دور النقابة العامة للمحامين والنقابات الفرعية من خلال إنشاء مركز تدريبي للتحول الرقمي للمحامين وعقد مؤتمرات وندوات عن التحول الرقمي في العمل القانوني.

٤- إقامة منصة إلكترونية لتدريب المحامين على آليات التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا في التقاضي، بجانب وضع شبكة معلوماتية للقانونين تربط بين نقابة المحاماة والهيئات القضائية، واتصال كل ذلك مع المحامين في مكاتبهم .

٥- محاولة اصدار تشريع باعتماد المحامي الذكي، بحيث يشمل هذا القانون الضوابط القانونية والتقنية اللازمة لحماية وتحديث قواعد البيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي باعتبارها عناصر أساسية في نظام التقاضي الاليكتروني .

٦- الاعتداد بتوقيع صحف الدعاوى يدويًا ثم مسحها إليكترونيًاً واعتبارها في حكم صحف الدعاوى الموقعة إليكترونيًا، أو توفير أجهزة توقيع إليكترونية بمكاتب إدارة الدعوى لتحقيق مفهوم التوقيع الإليكتروني .

٧- توفير أماكن خاصة للمتهمين في المحاكمات التي تجري عن بعد، بعيدًاً عن محبسهم وشريطة أن تكون خاضعة لرقابة القضاء دون الأجهزة الأمنية، سداً لذرائع البطلان الإجرائي .

٨- التوسع في استخدام برامج الأمن السيبراني لحماية خصوصية بيانات الموكلين.

قائمـــة المـراجـــع

أولاً: المراجع القانونية باللغة العربية :

١- إبراهيم العناني: الأبعاد القانونية الدولية لحق المتهم في الدفاع، منشورات مركز الدراسات القانونية والاقتصادية: جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

٢- أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة، المجلد الأول، ١٩٨١.

٣- أمال عبد الرحيم عثمان: ضمانات الفرد في مرحلة المحاكمة، الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعي، تنظيم العدالة الجنائية في ضوء مبادئ الدفاع الاجتماعي، القاهرة،،١٩٧٣

٤- حاتم بكار: حماية حق المتهم في محاكمة عادلة، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٩٧،.

٥- حازم محمد الشرعة: التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة، الأردن،٢٠١٠.

٦- حامد الشريف: فن المرافعة أمام المحاكم الجنائية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،٢٠٠٣.

٧- حسن صادق المرصفاوي: ضمانات المحاكمة في التشريعات العربية، مطبعة محرم بك، الإسكندرية، سنة ١٩٧٣.

٨- حشمت قاسم: دراسات في علم المعلومات،ط٢، دار الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥.

٩- حمد محمد الشلماني : دعوى الإثبات في القانون الإداري في ظل امتيازات السلطة العامة، ط١، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

١٠- خالد ممدوح إبراهيم: الدعوى الالكترونية واجراءاتها امام المحاكم، دار الفكر الجامعي، القاهرة، ٢٠١٠.

١١- رمسيس بهنام: قانون العقوبات القسم الخاص، الطبعة الاولى، منشأة المعارف، الإسكندرية،،١٩٩٩.

١٢- سيد أحمد محمود: دور الحاسب الالكتروني أمام القضاء، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٣- صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٤- طوني عيسى: التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت الطبعة الأولى، منشورات صادر الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

١٥- عبد الباسط جاسم محمد: إبرام العقد الإلكتروني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،٢٠١٠.

١٦- عصمت عبد المجيد بكر: دور التقنيات العلمية في تطور العقد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٥.

١٧- على بركات: استخدام التقنيات الحديثة أمام المحاكم الوطنية ومدى تعارضه مع ضمانات التقاضى، بدون دار نشر،٢٠١٦.

١٨- فاروق محمد صادق الأعرجي: المحكمة الجنائية الدولية نشأتها وطبيعتها ونظامها الأساسي، دار الخلود، لبنان، ٢٠١٢.

١٩- محمد أبو رواش: دليل المحامي أمام المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة، بدون دار نشر،٢٠٠٦.

٢٠- محمد السعيد رشدي: الإنترنت والجوانب القانونية لنظم المعلومات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٤م.

٢١- محمد توفيق شلبي: مسئولية المحامي المهنية، مدنياً – جنائياً، ط٢، المكتب المصري الحديث للطباعة، القاهرة،١٩٨٨.

٢٢- محمد حسين منصور: الإثبات التقليدي والاليكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٢٣- محمد عبد الظاهر حسين: المسئولية المدنية للمحامي تجاه العميل، ط١، دار النهضة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

٢٤- محمد فواز المطالقة: الوجيز في العقود التجارية دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٨.

٢٥- نبيل إسماعيل عمر: الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجاري، ط١، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٥م.

٢٦- هلالي عبد الله أحمد: المركز القانوني للمتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي " دراسة مقارنة في الفكر الجنائي الإسلامي "، ط،١دار النهضة العربية، القاهرة ،١٩٨٩.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

٢٧- أشرف جهاد وحيد الأحمد: المسئولية المدنية للمحامي عن الخطاء المهني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١١-٢٠١٢ .

٢٨- حمود صالح محمد العادلي: حق الدفاع أمام القضاء الجنائي، دراسة مقارنة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ،١٩٩١.

٢٩- رجاء نظام حافظ بني شمسة: الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، سنة ٢٠٠٩.

ثالثًا: المجلات العلمية والدوريات :

٣٠- أسعد فاضل منديل: التقاضي عن بعد، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، ٢٠١٤.

٣١- إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي: التقاضي عن بعد (دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي)، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، المملكة العربية السعودية، العدد (٨٤) رجب ١٤٤٢هـ - مارس ٢٠٢١م.

٣٢- حاتم جعفر: دور التقاضي الاليكتروني في رسم وتطوير العدالة، قراءة في الواقع الحالي والنتائج المترتبة، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر المناخ القضائي لدعم الاستثمار، محكمة الاسكندرية الاقتصادية، الاسكندرية، فبراير،٢٠١٥.

٣٣- خالد علي: التقاضى إلكترونيا أمام المحاكم الاقتصادية المصرية طبقا للقانون ١٤٦لسنة ٢٠١٩، دفاع للقانون وأعمال المحاماة، القاهرة، يناير ٢٠٢١.

٣٤- سلام عبد الزهرة – حسام جادر الفتلاوي: مفهوم التزام المحامي بعدم إفشاء السر المهني، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، كلية القانون، العراق، العدد الأول، السنة التاسعة،٢٠١٧.

٣٥- شهيرة بولحية: الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،٢٠١٥/٢٠١٦.

٣٦- صفاء أوتاني: المحكمة الالكترونية –المفهوم والتطبيق–، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨، العدد الأول، ٢٠١٢.

٣٧- صفوان محمد شديفات: التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال Videoconference، دراسات، علوم الشريعة والقانون عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد ٤١، العدد ١، ٢٠١٥.

٣٨- عبد الله مسفر الحيان – حسن عبد الله عباس: التوقيع الإلكتروني، دراسة نقدية لمشروع وزارة التجارة والصناعة الكويتية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠٠٣.

٣٩- عمر لطيف كريم عبيدي: التقاضي الالكتروني والية التطبيق، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة ١، المجلد ١، مارس ٢٠١٧.

٤٠-كمال أبو العيد: سر المهنة، بحث مقدم الى المؤتمر الثاني عشر لاتحاد المحامين العرب، بغداد،١٩٧٤.

٤١-ليلى عصماني: نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة الجزائر، العدد ١٣، فبراير ٢٠١٦.

٤٢-ماجد أحمد صالح العدوان: التقاضي الإداري الإلكتروني في النظام القانوني الأردني دراسة مقارنة، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، امارة العين، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.

٤٣-محفوظ عبدالقادر– حورية سويقي: انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة، المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد٣، يناير ٢٠١٥.

٤٤-محمد عرفان الخطيب: العدالة التنبئية" والعدالة القضائية، "الفرص والتحديات"، دراسة نقدية معمقة في الموقف الأنجلوسكسوني واللاتيني، جامعة زيان عاشور، الجفلة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. المجلد١٢،العدد٢٠١٩،١.

٤٥-محمد محمد الألفي: المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية" دبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٩–١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

٤٦-محمد مرزوق: الرقمنة في القضاء الجنائي المصري، مجلة المحاماة، نقابة المحامين، العدد الأول، ١نوفمبر ٢٠٢١.

٤٧- موسى شحادة : الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق القانونية الاقتصادية، العدد (١)، القاهرة ،٢٠١٠.

٤٨- نائلة قورة: جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.

٤٩- هادي حسين الكعبي – نصيف جاسم محمد الكرعاوي:"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"، مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، بغداد، العراق، العدد الأول، السنة الثامنة، ٢٠١٦.

٥٠- أشرف جوده محمد مريكب : المحاكم الالكترونية فى ضوء الواقع الإجرائى المعاصر ، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، العدد الخامس والثلاثون ، ج الثالث ، ٢٠٢٠ م .

رابعًا: التشريعات القانونية:

٥١- القانون ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨.

٥٢- القانون ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن التوقيع الإليكتروني.

٥٣- القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم وسائل الدفع غير النقدي.

٥٤- القانون رقم ١٧لسنة ١٩٨٣والمعدل بقانون ١٤٧لسنه ٢٠١٩.

٥٥- القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات.

٥٦- القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ قانون المرافعات المدنية والتجارية.

خامسًا: المقالات :

٥٧- أحمد عابد – أبوظبي: أطلقته «العدل» ويوفّر خدمات إلكترونية للمحامين والجمهور «المحامي الذكي» يترافع مجاناً ويقدّم استشارات قانونية على مدار الساعة، الامارات اليوم،٢٠٢٠/٢/١٧.

٥٨- الخاميس فاضيلي: تقاليد و أعراف مهنة المحاماة في زمن الانترنت، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية، المملكة المغربية، عدد ١٥١ سنة ٢٠١٦.

٥٩- علاء رضوان: التطور التكنولوجي لمنظومة العدالة من المحامي الرقمي للقاضي الافتراضي، جريدة الامة، الخميس، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٨.

٦٠- محمد مشيشي العلمي الادريسي: لهث القانون وراء تهافت العلم و التكنولوجيا، مقال منشور بمجلة المحاكم المغربية عدد ١٥٦، سنة ٢٠١٧.

٦١- محمود محمد إبراهيم – بسمه محرم الحداد: منشآت الأعمال والتحول الرقمي، المجلة المصرية للمعلومات، العدد٢١، ٢٠١٨.

سادسًا: المراجع باللغة الفرنسية :

63- A. Bensamoun et G. Loiseau, L'intégration de l'intelligence artificielle dans l'ordre juridique en droit commun: questions de temps, Dalloz IP/IT 2017.

64- B. Lamon: La profession d'avocat et la justice prédictive: un bel outil pour le développement du droit, *D.* 2017, p. 808 s. N. Herzog, De l'ouverture des données juridiques publiques

vers l'avènement des outils de justice prédictive. Dalloz avocats, 2017.

65- B. Jugé, La legaltech bouleverse le marché traditionnel du droit, Lex Web Legal Expert 7 avril 2016.

66- D. Gobert: Vers une discrimination de traitement entre la facture papier et la facture électronique ? Cahier du Juriste, n° 4-5/2001 ; Disponible sur: www.consultandtraining.com

67- D. Reiling Quelle place pour l'intelligence artificielle dans le processus de décision d'un juge ? Les cahiers de la justice. 2019.

68- Editeur: Dalloz. La justice prédictive. Tome 60. Collectif. Collection: Archives de philosophie du droit. 2018.

69- F. Berrod, Le marché intérieur: éléments pour un nouveau discours. Chr. Marché intérieur.RTD Eur. 2019.

70- G. Calogero, L'homme, la machine et l'esclave, *In Le Robot, la bête et l'homme*, Éditions de la Baconnière, 1966.

71- G. Loiseau A. et Bensamoun, L'intégration de l'intelligence artificielle dans certains droits spéciaux, Dalloz IP/IT 2017.

72- G. Viney: Traité de droit civil. Introduction à la responsabilité, LGDJ, 2ème éd. 1995.

73- J. le Clainche, Les moteurs à la recherche d'un statut juridique. Légipresse. 2011.

74- L. Janin et R. Hindi, Rapport Anticiper: Les impacts économiques et sociaux de l'intelligence artificielle, In France Stratégie, 21 mars 2017.

75- M. Benesty, L'open data et l'open source, des soutiens nécessaires à une justice prédictive fiable ? *Journal of Open Access to Law*, vol. 5, n° 1, 2017.

76- Rapport d'information n° 464 (2016-2017) de C. de Ganay, et D. Gillot, fait à l'Office parlementaire d'évaluation des choix scientifiques et technologiques. Le 15 mars 2017.

77- R. Jarvis, Intelligent Robotics: Past, Present and Future, International Journal of Computer Science and Applications, 2008, Vol. 5, n° 3.

78- Th. Maillard, Le(s) statut(s) des moteurs de recherche. Dalloz IP/IT 2016.

سابعًا: المواقع الاليكترونية :

٧٩- محاكم سوق أبوظبي العالمي :

https://www.adgm.com/doing-business/adgmcourts/home:-www.adgm.com

بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠

٨٠- نهاد بونس كوري: محامي العصر الرقمي من الأزمة إلى التحول: الصناعة القانونية في ٢٠٢٠ – رؤية لأمريكا اللاتينية

https://thinkfide.com/ar/el-abogado-de-la-era digitalLawit%20Group%20ebook.pdf

بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠

٨١- حسام محمد نبيل:" التقاضي الإلكتروني" والعدالة الناجزة"، مجلة لغة العصر، ٩/ ٢٠١٧/١٢

http://aitmag.ahram.org.eg/News/86774.aspx

بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٢

٨٢- ماريا اسكندر البدري:" التقاضي والمحاكم الإلكترونية"، مجلة الحوار المتمدن، ٢٠٠٨/١٢/٠٢

www.m.ahewar.org/s.asp?aid ٢٠٢١/٩/١٢

٨٣- نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

http://www.un.org/arabic/documents/basic/rome_statute.pdf

بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .